جامعة احمد دراية –ادرار

كلية العلوم الاقتصادية،التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

ميدان علوم اقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

شعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

الموضوع:

التمويل الإسلامي الأصغر كآلية بديلة لتمويل المؤسسات المصغرة

-دراسة تجربة اليمن والسودان –

إعداد الطلبة :

–موساوي محمد شريف

–اولاد علي محمد

أشراف الأستاذ:

د. عبد الرحمان عبد القادر

أعضاء لجنة المناقشة:

د.بوعزة عبد القادر	أ. محاضراً.....رئيساً	جامعة أدرار
أ. خيرجة حمزة	أ. مساعداً.....مناقشاً	جامعة أدرار
د.عبد الرحمان عبد القادر	أ.محاضراً.....مشرفاً	جامعة أدرار

الموسم الدراسي: 1438هـ – 1439هـ / 2017 – 2018م

شكر وعرفان

جاء في كتاب ربنا عز وجل عن الشكر وفضله حيث قال في محكم تنزيله {وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ۖ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ۝} صدق الله العظيم .

فالحمد والشكر لله العلي العظيم على نعمة الإسلام و العقل والتدبير وحسن التوكل عليه والصلاة والسلام على معلم الإنسانية سيد الخلق والبشر الذي جاء متمن لآية الشكر حيث قال عليه أفضل الصلاة والتسليم« من لم يشكر الناس لم يشكر الله».

وعندما كان شكر الناس دليلا على شكر رب الناس حق علينا أن نتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير نهديها من أعماق قلوبنا آملين أن تصل إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع ولو بالقليل

إلى كل من تقاسم معنا هذا العمل، ونخص بالذكر في ذالك الأستاذ المشرف

"د. عبد الرحمان عبد الرحمان"

إلى كل الذين أكرمونا بعطائهم العلمي معلمينا وأساتذتنا الأفاضل من الطور الابتدائي حتى الجامعـــــي .

إلى كل من قدم لنا يد العون وجاهد معنا بالنفس والنفيس لإتمام هذا العمل المتواضع ونخص بالذكر صديقنا" عدو قدور"

الإهـــداء

ربي أحمدك حمدا يليق بجلال وجهك العظيم وعظيم سلطانك القدير انك لا يسعني في هذا المقام إلا أن اهدي ثمرة جهدي إلى الذي يخفق له قلبي باستمرار ، ضياء قلبي ونور بصري محمد صلى الله عليه وسلم .

من قال فيهما الله عز وجل " وبالوالدين إحسانا "

إلى من حملتني كرها ووضعتني كرها إلى نبع الحنان والمحبة ، نور عيني إلى أغلى شيء في الوجود ، أمي الغالية حفظها الله ورعاها وبارك في عمرها إلى من كانت النصيحة لا تفارق شفتيه ، الشمعة التي تضيء دربي وقرة عيني ، إلى أعز شخص في حياتي أبي حفظه الله ورعاه وبارك في عمره .

إلى الأعمدة التي أظل ارتكز عليها للصمود :

" إخـــــــواني وأخـــــــواتي "

كل باسمه حفظهم الله ورعاهم وسدد خطاهم

إلى أعمامي وعماتي وأخوالي وخالتي ، وإلى الأهل والأقارب.

إلى من كانو سنداً لي ومعين في مشواري الدراسي أصدقائي الأعزاء كل باسمه ومقامه

إلى جميع أساتذتي الذين علموني في حياتي من الابتدائية إلى الجامعة خاصة الأستاذ المشرف " د. عبد الرحمان عبد الرحمان " إلى كل من علمني حرفا من القرآن الكريم.

إلى كل من وسعهم قلبي ولم يسعهم قلمي

وفي الأخير أرجو من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نافعاً يستفيد منه جميع الطلبة المقبلين على التخرج .

أبو العلـــي محمـــد

الإهـــداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على المصطفى وعلى آله وصحبه ومن اهتدى

أهدي هذا العمل المتواضع الذي تفانيت واجتهدت في إعداده :

إلى من رسمت لي درب حياتي وكانت سراجي الذي أضاء ظلمة أيامي

إليكي يا أغلى جوهرة يا أعذب كلمة نطق بها لساني ... أمي الغالية حفظها الله

إلى من سعى وشقى في سبيل راحتي ... إلى سندي ودعمي في الحياة ..... أبي العزيز

إلى كل إخواني وأخواتي كل باسمه

إلى من تعرفت عليهم في مرحلتي الدراسية من الابتدائية إلى الجامعة

وإلى كل الأصدقاء الذين تعرفت عليهم وكانو سندا لي في هذا العمل كل باسمه

وإلى الأستاذ الكريم د. عبد الرحمان عبد الرحمان "

وفي الأخير أرجو من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نافعاً يستفيد منه جميع الطلبة المقبلين على التخرج

موســـاوي محمـــد شريـف

الفهرس

فهرس المحتويات	الصفحة
شكر واهداء	
قائمة الأشكال والجداول	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للتمويل الإسلامي الأصغر والمؤسسات المصغرة	06
المبحث الأول: مدخل عام للتمويل الإسلامي الأصغر	07
المطلب الأول: ماهية التمويل الإسلامي الأصغر	07
المطلب الثاني: مبادئ وأهمية التمويل الإسلامي الأصغر	11
المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للتمويل الإسلامي الأصغر ومجهوداته في الحد من ظاهرة الفقر	14
المبحث الثاني: ماهية المؤسسات المصغرة	17
المطلب الأول: مفهوم وأهمية المؤسسات المصغرة	17
المطلب الثاني: خصائص ومميزات المؤسسات المصغرة	20
المطلب الثالث: المعوقات والمشاكل التي تواجه المؤسسات المصغرة	21
خلاصة الفصل	24
الفصل الثاني: آليات التمويل الإسلامي الأصغر المتاحة للمؤسسات المصغرة	25
المبحث الأول: صيغ التمويل الإسلامي الأصغر القائمة على مبدأ المشاركات	27
المطلب الأول: التمويل بصيغة المشاركة	27
المطلب الثاني: التمويل بصيغة المضاربة	29
المطلب الثالث: التمويل بالمزارعة والمساقات	31
المبحث الثاني: صيغ التمويل الإسلامي الأصغر القائمة على مبدأ المداينات	34
المطلب الأول: التمويل بصيغة بالمرابحة	34
المطلب الثاني: التمويل بصيغة السلم	37
المطلب الثالث: التمويل بالإستصناع والإجارة	39
خلاصة الفصل	43
الفصل الثالث: دراسة تجربة السودان واليمن في التمويل الإسلامي الأصغر	44
المبحث الأول: تجربة التمويل الإسلامي الأصغر للمؤسسات المصغرة في اليمن	47
المطلب الأول: برامج التمويل الإسلامي الأصغر في اليمن	47
المطلب الثاني: مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر في اليمن	52
المبحث الثاني: تجربة التمويل الإسلامي الأصغر للمؤسسات المصغرة في السودان	58
المطلب الأول: ملامح التمويل الإسلامي الأصغر في السودان	58

المطلب الثاني: ماهية مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية	60
خلاصة الفصل	65
خاتمة	67
قائمة المصادر والمراجع	70

قائمة الأشكال والجداول

1- قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تعريف المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة حسب توصية الإتحاد الأوروبي	18
02	تعريف المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة وفقاً لتصنيف البنك الدولي	18
03	أنواع منتجات برنامج نما والفئة المستهدفة وحدود التمويل والضمانات	47
04	أنواع منتجات برنامج آزال والفئة المستهدفة وحدود التمويل والضمانات	48
05	الخدمات المقدمة من ظرف صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة	50
06	منتجات المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر	51
07	أنواع منتجات بنك الأمل والفئة المستهدفة وحدود التمويل والضمانات	45
08	التمويلات المصرفية لبنك الأمل من 2009 حتى 2014	55
09	الضمانات المطبقة من قبل البنوك المختارة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لعملاء التمويل الأصغر	58
10	حجم التمويل الأصغر ونسبة التنفيذ الفعلي مع عدد المستفيدين	59
11	القطاعات الاقتصادية المستهدفة بالتمويل الأصغر من طرف مصرف الإدخار والتنمية الاجتماعية ونسبة مساهمته في كل قطاع.	61
12	إجمالي التمويل الأصغر المنفذ للقطاعات المستهدفة مع عدد المستفيدين	62
13	تمويلات مصرف الإدخار والتنمية الاجتماعية ذات العد الاجتماعي	63

2- قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الخطوات المتبعة لتمويل المؤسسات المصغرة عن طريق صيغة بالمرابحة	36
02	الخطوات التنفيذية للتمويل بالسلم	39
03	إجراءات للتمويل بالإستصناع في البنوك الإسلامية	41
04	القطاعات المستهدفة بالتمويل الأصغر من طرف البنك ونسبة مساهمته في كل قطاع	53

المقـــدمة

يمثل التمويل الأصغر واحداً من أهم الوسائل التي تساهم في تمويل وتطوير المؤسسات المصغرة لكونه أداة تتحقق بفضلها التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يعتبر الممول الأساسي في تمويل المؤسسات المصغرة في ظل غياب آليات بديلة لتمويل المؤسسات المصغرة، إلا أنه لم ينجح في تمويل أصحاب المؤسسات المصغرة والفئات النشطة إقتصادياً ذي الدخل المحدود، هذا ما جعل الباحثين والخبراء الإقتصادين يبحثون عن طرق تمويلية بديلة لتمويل هذه المؤسسات ، حيث تم إبتكار مايسمى بالتمويل الإسلامي الأصغر، فكانت أول تجربة له في بنغلاديش من طرف محمد يونس في سنة 1976 بعد المجاعة الكبيرة التي عرفتها البلاد في سنة 1974، وقد تحصل محمد يونس على جائزة نوبل في 2006، حيث انصب بعدها اهتمام الباحثين والخبراء الاقتصاديون والمؤسسات الدولية على ضرورة اللجوء إلى التمويل الإسلامي الأصغر كممول رسمي للمؤسسات المصغرة، وهذا نتيجة للنجاحات المتتالية التي حققها في بعض الدول، وذلك من خلال الإنتشار الواسع للمؤسسات المتخصصة في منح التمويل والمؤسسات المصغرة الممولة بواسطة التمويل الإسلامي الأصغر، إذ أنه يساهم في تنمية القطاع الاقتصادي والاجتماعي فاالتمويل الأصغر هو عبارة عن عرض الخدمات المالية وغير المالية لأصحاب المؤسسات المصغرة، كما يقدم الدعم للأشخاص الذين يمتلكون فكرة إنشاء مؤسسة مصغرة وذلك من خلال مرافقتهم وتنمية قدراتهم وتحفيزهم من أجل المبادرة بإنشاء مشاريعهم وتجسيدها على أرض الواقع، كما أنه يضع بين أيدي أصحاب المؤسسات المصغرة عدة صيغ تمويلية ومن أهمها المضاربة، المشاركة، المزارعة المساقات، المرابحة، والإجارة، وغيرها...، إذ أنه لا يقتصر على تقديم التمويل فقط، بل يقوم بتوفير عناصر أخرى بنفس درجة أهمية التمويل بهدف تطوير المؤسسات المصغرة.

يشيد قطاع التمويل الإسلامي الأصغر تطورًا كبيرًا، سواء في الدول الإسلامية أو غيرها، وتعتبر السودان واليمن من الدول التي قطعت أشواطا كبيرة في تقديم خدمات التمويل الإسلامي الأصغر، كما أن تجربتهما في هذا المجال فريدة، حيث تساهم خدمات التمويل الإسلامي الأصغر فيهما بقدر كبير في تمويل المؤسسات المصغرة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1- إشكالية البحث :-

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسة التالية:

ما مدى مساهمة التمويل الإسلامي الأصغر كآلية تمويلية بديلة في تمويل المؤسسات المصغرة ؟

للإلمام بأهم جوانب هذه الإشكالية والوصول بعد ذلك إلى جواب موضوعي على التساؤل الذي تطرحه، يمكن وضع التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي آليات التمويل الإسلامي الأصغر في تمويل المؤسسات المصغرة؟
- ما مكانة التمويل الإسلامي الأصغر في توفير الاحتياجات التمويلية المؤسسات المصغرة في اليمن والسودان ؟

وللإجابة على هذه التساؤلات قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

2- **الفرضيات :**

- يتيح التمويل الإسلامي الأصغر عدة صيغ تمويلية تلاءم طبيعة واحتياجات المؤسسات المصغرة.
- يساهم التمويل الإسلامي الأصغر في تنمية وتوفير الأموال للمؤسسات المصغرة في اليمن والسودان

3- مجال الدراسة:

حُددت الدراسة في إطارين المكاني والزماني، فبالنسبة للإطار المكاني فقد تم حصر الموضوع من حيث الدراسة النظرية له في إطار المفاهيم الخاصة بكل من التمويل الإسلامي الأصغر والمؤسسات المصغرة، أما بالنسبة للإطار الزماني فقد تم حصر الموضوع من حيث الدراسة التطبيقية له في إطار الفترة (2009- 2016) على اعتبار أن التمويل الإسلامي الأصغر عرف تطور في هذه الفترة.

4- الهدف من الدراسة :

تهدف الدراسة إلى :

- التعرف على التمويل الإسلامي الأصغر وكيفية تمويل المؤسسات المصغرة عن طريق صيغ التمويل الإسلامي الأصغر .
- معرفة واقع التمويل الإسلامي الأصغر في السودان واليمن .
- توضيح أهم التحديات التي تواجه التمويل الإسلامي الأصغر في تمويله للمؤسسات المصغرة .

5- أسباب اختيار الموضوع :

- أهميته في الواقع العملي .
- نقص الاهتمام التشريعي بموضوع الدراسة .

6- منهج الدراسة:

لدراسة الجوانب والنقاط المتعلقة بالموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لوصف واقع التمويل الإسلامي الأصغر وتحليل النتائج المتوصل إليها من خلال التقارير السنوية للبنوك المركزية .

7- الدراسات السابقة:

يمكن ذكر الدراسات التالية لارتباطها بموضوع البحث وهي :

1- عبد الرحمان عبد القادر، دور التمويل الإسلامي الأصغر في تنمية المؤسسات المصغرة –دراسة حالة اليمن والسودان، مداخلة ضمن الأيام العلمية الدولية حول المقاولاتية، آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق، بسكرة، الجزائر، ماي 2011، حيث تعالج هذه الدراسة مدى فعالية التمويل الإسلامي الأصغر في تنمية وتطوير المؤسسات المصغرة، وذلك من خلال الصيغ التمويلية الإسلامية القائمة على مبدأ المشاركات كالمضاربة والمشاركة، ومنها ماهو قائم على مبدأ المداينات كالمرابحة والإجارة والسلم بالإضافة إلى الصيغ القائمة على البر والإحسان كالزكاة والقرض الحسن، كما هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على تجربة التمويل الإسلامي الأصغر في اليمن والسودان.

2- دراسة مقدمة من منير سليمان الحكيم استكمالاً لنيل درجة الماجستير، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، 2003، بعنوان " دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة: دراسة لدور العقود الإسلامية في التمويل". ولقد هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على العقود التي تجريها المصارف الإسلامية والتي تتناسب مع المشروعات الصغيرة وتوضيح الفرق بين الصيغ الإسلامية والصيغ الربوية وبيان مدى أهمية التمويل وفق هذه العقود.

8- هيكل الدراسة :

للإلمام بجوانب الإشكالية المطروحة فقد ارتأينا إلى تقسيم البحث إلى ثلاث فصول :

- يعنى الفصل الأول بالإطار النظري بالتمويل الإسلامي الأصغر والمؤسسات المصغرة حيث يتكون من مبحثين يتضمن المبحث الأول مدخل عام للتمويل التمويل الإسلامي، مفهومه مبادئه، وأثاره، أما

المبحث الثاني من الفصل يتضمن عموميات حول المؤسسات المصغرة، مفهومها، خصائصها وأهم المعوقات التي تواجهها .

- يعنى الفصل الثاني بآليات التمويل الإسلامي الأصغر المتاحة للمؤسسات المصغرة، حيث يتكون من مبحثين يتضمن المبحث الأول صيغ التمويل الإسلامي الأصغر القائمة على مبدأ المشاركات

  أما المبحث الثاني فيتضمن صيغ التمويل الإسلامي الأصغر القائمة على مبدأ المداينات

- يعنى الفصل الثالث بدراسة تجربة اليمن والسودان في التمويل الإسلامي الأصغر، حيث يتكون من مبحثين يتضمن المبحث الأول تجربة التمويل الإسلامي الأصغر للمؤسسات المصغرة في اليمن، أما المبحث الثاني فيتضمن تجربة التمويل الإسلامي الأصغر للمؤسسات المصغرة في السودان.

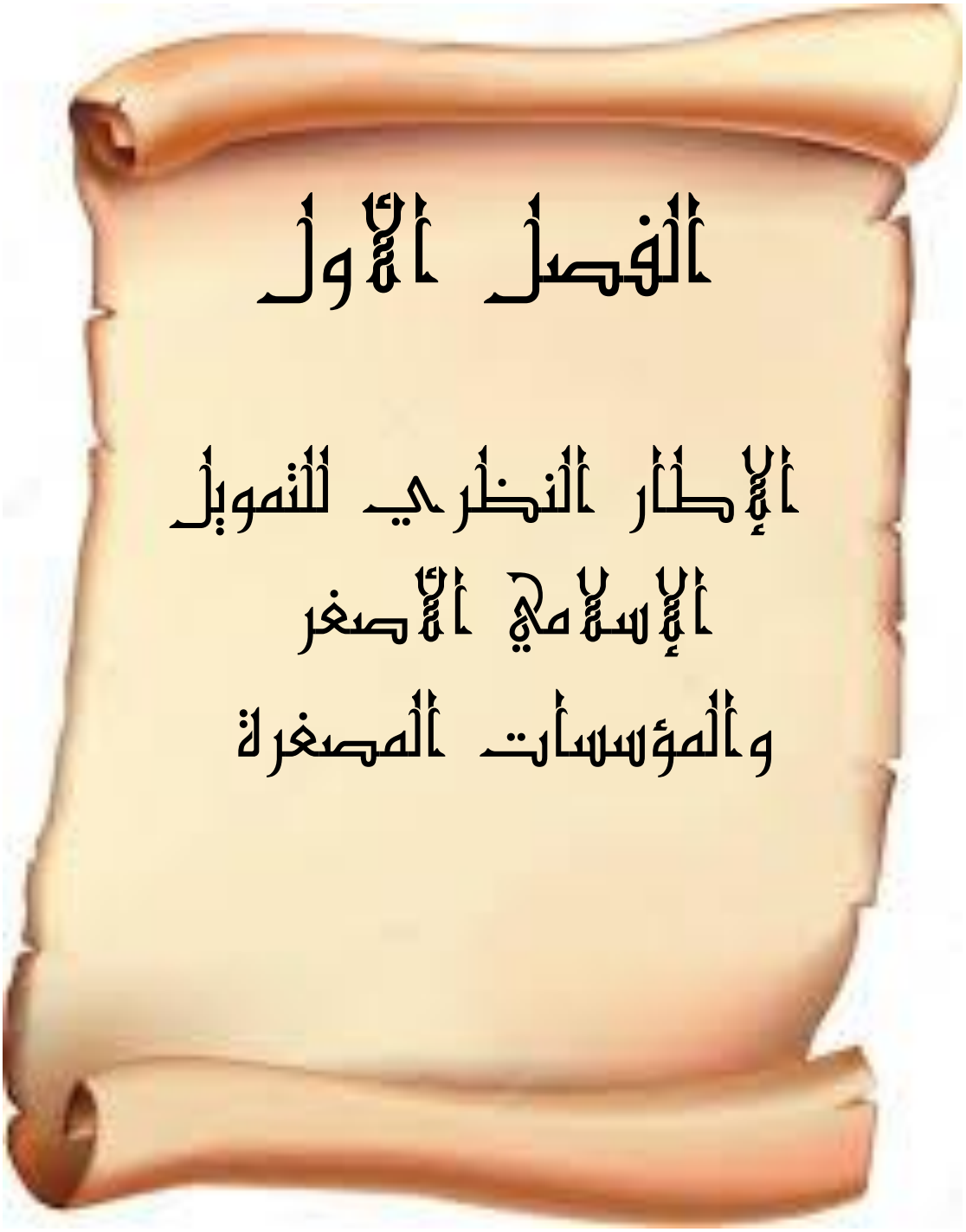

الفصل الأول

الإطار النظري للتمويل الإسلامي الأصغر والمؤسسات المصغرة

تمهيد:

يعتبر التمويل الإسلامي الأصغر عنصر أساسياً في تمويل المؤسسات المصغرة إذ يعد محور مهم في دراستنا هذه وللإلمام بموضوع الدراسة تطرقنا إلى مفهوم وأهمية التمويل الإسلامي الأصغر، كما سنتطرق إلى أهم مبادئه والآثار المترتبة عنه، كما نسعى إلى إبراز أهم الفرقات بينه وبين التمويل الأصغر التقليدي والتحديات التي يواجهها، أما المبحث الثاني نحاول عرض تعريف موحد للمؤسسات المصغرة وذالك نظراً للتعاريف المتعددة لها كما سنستعرض أهم الخصائص التي تتميز بها هذه المؤسسات وكذلك إبراز أهم المعوقات والمشكلات التي تواجهها.

ولدراسة هذا الفصل بشكل جيد اعتمدنا على خطة تتكون من مبحثين، المبحث الأول بعنوان مدخل عام للتمويل الإسلامي الأصغر أما المبحث الثاني بعنوان عموميات حول المؤسسات المصغرة فخصص للتطرق إلى مفهوم المؤسسات وأهميتها والتحديات التي تواجهها.

المبحث الأول : مدخل عام للتمويل الإسلامي الأصغر

يعد التمويل الإسلامي الأصغر من أهم أدوات الحد من الفقر التي توفر الخدمات المالية للفقراء ومنخفضي الدخل المستبعدين من الأنظمة المالية الرسمية بسبب ظروفهم الاقتصادية المتدنية. ويتم توفير خدمات تتماشى مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية مثل القروض الحسنة وغيرها مما ييسر من مشاركة ذوي الدخول المحدودة، ويساعد على توفير الخدمات المالية للفقراء وعلى زيادة الدخل الأسري والأمن الاقتصادي وبناء الأصول والحد من الضعف المالي.

المطلب الأول :- ماهية التمويل الإسلامي الأصغر

يمثل التمويل الإسلامي الأصغر واحدا من أهم الوسائل التي تساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية ولكونه واحد من الآليات التي تسعى لتمويل المؤسسات المصغرة والحد من الآثار الوخيمة للفقر في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول : التمويل الأصغر

أولا: التطور التاريخي

بدأ التطور التاريخي للتمويل الأصغر بالإقراض أو التسليف الودي بين الأصدقاء والأهل ثم ظهرت الجمعيات أو جمعيات التوفير وظهرت أخيراً المنح والهيئات من الدول الأكثر غنى وأخيراً منظمات تمويل المشروعات الصغيرة، حيث ظهرت أول تجربة للتمويل الأصغر في بنغلاديش من طرف محمد يونس في سنة 1976 بعد المجاعة الكبيرة التي عرفتها البلاد في سنة 1974، وقد تحصل محمد يونس على جائزة نوبل في 2006، فتم إنشاء بنك غرامين الذي قام بتمويل الفقراء ، حيث تعتمد منظمات التمويل الأصغر على وجود رأس مال مملوك أو ممنوح، وعلى فروع محلية منتشرة لمؤسسة التمويل في الأماكن المستهدفة، لكي تقدم تمويل قصير الأجل، وبسرعة، وبإجراءات بسيطة، وبدون ضمانات تقريباً، وأغلبها للنساء، مع تفضيل الإقراض للمجموعات المتجانسة، على أن يتم السداد على أقساط سريعة أسبوعياً مثلاً، وتقوم منظمات التمويل الأصغر بتقديم القروض والمساعدات المالية والمشورة والخدمة والتدريب لكي تضمن سرعة السداد ونجاح المشروع. وتقدم مؤسسات التمويل الأصغر خدمات مالية أهمها القروض الفردية والقروض الفردية المتدرجة، وخدمات التوفير، والقروض الجماعية، هذا بالإضافة إلى خدمات متابعة السداد ومتابعة المشروعات والنصح والمشورة المالية.

وهناك عقبات تواجه مؤسسات التمويل الأصغر تتمثل في خوف العملاء من دخول البنوك، وعدم قدرتهم على السداد، كما أن الخدمات التمويلية متنوعة ومعقدة ولا يسهل فهمها، كما أن موظفي البنوك تنقصهم الخبرة في التعامل مع صغار المقترضين، هذا بالإضافة إلى عقبات في المشروع الصغير نفسه، ولقد استطاعت مؤسسات التمويل دراسة هذه العقبات وتصميم ممارسات فعالة وناجحة تستطيع من خلالها السيطرة على هذه العقبات والتحديات. [1]

[1] عبد الرحمان عبد القادر، فعالية التمويل الإسلامي الأصغر في القضاء على الفقر – دراسة حالة السودان واليمن- ، مجلة الحقيقة، العدد05، جامعة أدرار، جوان 2012، ص:3

ثانياً: تعريف التمويل الأصغر

يشير التمويل الأصغر إلى تقديم قروض صغرى للفقراء خاصة أولئك الذين لا يستطيعون الاستفادة من الخدمات المالية الرسمية من خلال برامج تصمم بالتحديد لتوفير احتياجات أولئك الفقراء بما يتلاءم مع ظروفهم، وتوجد عدة تعاريف للتمويل الأصغر، وفيما يلي نستعرض أهمها:

- التمويل الأصغر هو كل الخدمات المصرفية التي تمنح للفقراء وللعائلات ذوي الدخل المنخفض والذين لا يستطيعون الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية، من اجل استعمال هذا التمويل في الأعمال الصغيرة لتحسين أحوالهم الاقتصادية.
- التمويل الأصغر هو عملية تقديم خدمات مالية متعددة مثل خدمات الودائع والقروض وتحويل النقود والتأمين للفقراء وأصحاب الدخول المتدنية من الأسر وأصحاب المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة ويقدم التمويل الأصغر في الغالب بواسطة ثلاثة مصادر رئيسية تتمثل في المؤسسات الرسمية كالبنوك والمؤسسات شبه الرسمية مثل المنظمات غير الحكومية والمصادر غير الرسمية مثل الممولين وأصحاب المتاجر والمجموعات التي تخدم بعضها البعض.

وفي تعريف آخر فإن التمويل الأصغر يعني تقديم قروض صغرى لأسر غاية في الفقر، وذلك بهدف مساعدة هذه الأسر على البدء في أنشطة إنتاجية أو تنمية مشاريعهم الصغرى.

كما اتسعت دائرة التمويل الأصغر على مرور الزمن لتشمل مزيداً من خدمات الإقراض والادخار والتأمين ... الخ؛ وذلك نظراً لحاجة الفقراء لمجموعة متنوعة من الخدمات المالية بعد أن استعصى عليهم الانتفاع من المؤسسات المالية الرسمية.

وفي تعريف آخر فإن مصطلح" التمويل الأصغر"، يشير إلى إتاحة الخدمات المالية على نحو مستدام إلى الفقراء وأنشطة الأعمال الصغرى بحيث لا يشمل القروض فقط بل وأيضاً المدخرات وخدمات تحويل الأموال بما في ذلك خدمة إرسال التحويلات المالية الهامة جداً والتأمين، وفي المعتاد ينصب اهتمام أنشطة الأعمال الصغرى مبدئياً وبصفة رئيسية على الائتمان وفي الوقت الذي يحتاج فيه الفقراء كذلك إلى الحصول على الإئتمانات إلا أنهم يحتاجون المدخرات وخدمات تحويل الأموال أيضاً.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التمويل الأصغر موجه للفقراء ولأصحاب المشاريع الخاصة الذين لايقدرون على الاستفادة من الخدمات المصرفية الممنوحة من طرف البنوك التجارية التي تضم مؤسسات التمويل الأصغر.[1]

[1] محمد مصطفى غانم، رسالة لإستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين، قسم المحاسبة والتمويل كلية التجارة، الجامعة العليا عمادة الدراسات العليا،غزة،2010،ص 18

ثالثاً: محاولة الانتقال من التمويل التقليدي الأصغر إلى التمويل الإسلامي الأصغر

نظرا لعدم كفاءة التمويل التقليدي الأصغر في محاربة الفقر والذي يشهد معدلات فائدة مرتفعة اكبر من تلك السائدة في البنوك فقد بلغت أسعار الفائدة على التمويل الأصغر في 2004 بين 32-48% ، وفي غامبيا يشكل التمويل غير الرسمي حوالي 65% وقد بلغ معدل الفائدة بين 100-120%، وفي دراسة قام بها بنك khushhali في باكستان شملت 100 فقير منهم 80 رجل و 20 امرأة فتوصلت الدراسة إلى وجود ارتباط ايجابي بين كل من الائتمان والتوفير، نفقات المزرعة والتأمين، معدل إنتاج المحصول والائتمان الائتمان والدخل.

لكن بالرغم من النتائج الايجابية التي توصلت لها هذه الدراسة، إلا أن دراسات أخرى أثبتت على أن التمويل الأصغر التقليدي ذو المعدل الفائدة المرتفع لا يؤدي بالفعل إلى القضاء على الفقر، وهو ما بينته إحدى الدراسات أقيمت في مانيلا ، قام بها كارلان وزينمان ؛ وقد قدمت الدراسة نتائج ، والتي ظهرت في يوليو 2009.

ولم يعثر المؤلفون على أي تغييرات في دخل الأسر، أو إنفاقها، أو نظامها الغذائي بعد ذلك بمرور سنة إلى سنتين. وقد قلل المقترضون بعض أنواع الإنفاق، بما في ذلك السداد، والتأمين الصحي، وتحسينات المنازل وربما بسبب شد الحزام في بداية الاستثمارات الجديدة الممكنة للقروض.

ونظرا لحرمة التعامل بالفوائد البنكية اعتمدت بعض الدول العربية التمويل الإسلامي الأصغر من اجل القضاء على الفقر أو تخفيض معدلاته التي عرفت نموا خلال الفترة الحالية نتيجة الأزمة المالية العالمية الراهنة التي أدت إلى انخفاض الإنفاق من الدول الغنية على الدول الفقيرة، ومن بين الدول الرائدة في التمويل الإسلامي الأصغر نجد اليمن والسودان وفلسطين.[1]

الفرع الثاني: مفهوم التمويل الإسلامي الأصغر

قبل أن نتعرف على مفهوم التمويل الإسلامي الأصغر سنعرج على مفهوم بسيط لتمويل الإسلامي

أولاً: تعريف التمويل الإسلامي

يعرف التمويل الإسلامي على أنه: تقديم ثروة، عينية أو نقدية، بقصد الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يريدها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية. [2]

وعرفه فؤاد السرطاوي بأنه: أن يقوم الشخص بتقديم شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر إما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقا وفق طبيعة كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار الإداري والاستثماري. [3]

---

[1] عبد الرحمان عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 7

[2] منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، ط1، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب،جدة، السعودية، 2004م، ص 12.

[3] فؤاد عبد اللطيف السرطاوي، التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص، ط1، ،دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة، عمان، 1999م، ص9

وأورد الصديق طلحة مفهوم التمويل الإسلامي بأنه: يشمل إطاراً شاملاً من الأنماط والنماذج والصيغ المختلفة التي تغطي كافة الجوانب الحياتية. وتعد ضوابط استثمار المال في الإسلام عنصراً أساسيا لتنظيم العلاقات المالية، وذلك مع التأكيد بأن المال هو مال الله وأن البشر مستخلفون فيه وذلك وفق أسس وضوابط ومحددات واضحة مثل تنظيم الزكاة والإنفاق وضرورة استثمار المال وعدم اكتنازه. [1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نخلص إلى أن التمويل الإسلامي هو إطار شامل من الأنماط والنماذج والصيغ المختلفة التي تتضمن توفير الموارد المالية لأي نشاط اقتصادي من خلال الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية .

ثانياً: تعريف التمويل الإسلامي الأصغر

يشير مفهوم التمويل الأصغر الإسلامي إلى جملة من الخدمات المالية التي يتم آداؤها وفق المبادئ المستمدة من قواعد الشريعة الإسلامية وأصولها.

يشير التمويل الأصغر الإسلامي إلى تقديم تمويل عيني أو نقدي للفقراء أو تقديم خدمات مالية أخرى مثل : القروض الحسنة وغيرها.

ومن خلال التعريفين السابقين يمكن استخلاص أن التمويل الأصغر الإسلامي هو: تقديم تمويل عيني أو نقدي وفق مبادئ الشريعة الإسلامية وأصولها للفقراء من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والقضاء على الفقر والبطالة.[2]

ثالثاً:- الفرق بين التمويل الإسلامي الأصغر والتمويل التقليدي الأصغر

هناك فروقات جوهرية تميز التمويل الإسلامي الأصغر عن التمويل التقليدي الأصغر لاسيما لما يتميز به التمويل الإسلامي الأصغر من خصائص لا تتوافر في التمويل التقليدي الأصغر

وسنذكر أهم هذه الفروقات فيما يلي: [3]

1 - **ملكية رأس المال:** يستمر مِلك رأس المال في التمويل الإسلامي للمالك بينما تنتقل الملكية لرأس المال للطرف الآخر في التمويل التقليدي.

2 - **الربح والخسارة:**

- يشترك الطرفان في الربح قل أو كثر حسب اتفاقهما في التمويل الإسلامي بينما لا ترتبط الزيادة التي يحصل عليها الممول في التمويل التقليدي بنتيجة ربحية المشروع ولا بحصة المستفيد من التمويل.

1 صديق طلحة محمد رحمة، التمويل الإسلامي في السودان التحديات والرؤى، ط1، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة،السودان 2006م،ص 31

2 فرطاس فايزة، التمويل الأصغر الإسلامي: نموذج مؤسسات التمويل الأصغر المعتمدة على الزكاة والوقف، جامعة فرحات عباس ،سطيف الجزائر، ص 2

3 محمد عبد الحميد محمد فرحان، رسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة – دراسة لأهم مصادر التمويل، 2003، ص 40

❖ الخسارة تقع على رب المال في التمويل الإسلامي بينما لا يتحمل الممول في التمويل التقليدي أي خسارة، بمعنى آخر أن المستفيد في التمويل الإسلامي لا يضمن الخسارة إلا في حال التعدي أو التقصير لأن يده يد أمان بينما في التمويل التقليدي تعتبر يده يد ضمان.

❖ الربح في التمويل الإسلامي ربح حقيقي لأنه ناتج عن زيادة في عناصر الإنتاج بينما في التمويل التقليدي ربح وهمي

3 -طبيعة نشاط الاستثمار:

- ينحصر التمويل الإسلامي بالأعمال الاستثمارية المتوقع ربحها بينما يمكن تمويل أي نوع من الأعمال الاستثمارية في التمويل التقليدي
- يقتصر التمويل الإسلامي على الأعمال الموافقة للشرع بينما يمكن تمويل أي نوع من الأعمال في التمويل التقليدي
- يشترط في التمويل الإسلامي التركيز على المشاريع التي تمتزج فيها عناصر الإنتاج بينما لا يشترط ذلك في التمويل التقليدي فمثلا قد يستخدم المستفيد المال في إقراضه بالربا.

4 -طبيعة التمويل:

يتم التمويل الإسلامي عن طريق النقود أو عن طريق الأصول الثابتة بينما في التمويل التقليدي يكون التمويل عن طريق النقد فقط.

المطلب الثاني :- مبادئ وأهمية التمويل الإسلامي الأصغر

بشير التمويل الإسلامي الأصغر إلى نظام التمويل القائم على القوانين الإسلامية المستمدة من الشريعة الإسلامية وتقوم مبادئ المالية الإسلامية على مبدأ عام يتمثل في تحقيق التنمية الاجتماعية مع النهي عن الأساليب غير العادلة أو الاستغلالية.

الفرع الأول: مبادئ التمويل الإسلامي الأصغر

تكمن مبادئ التمويل الإسلامي الأصغر فيما يلي:[1]

♣ **تحريم الفائدة (الربا):** وهو المبدأ المركزي للنظام الإسلامي فتعتبر الفائدة التقليدية على القروض أو المدخرات، كعائد ثابت دون المشاركة في أية مخاطر شيء محرم؛

♣ **تقاسم المخاطر:** لأن الفائدة محرمة، فأصحاب الأموال يصبحون مستثمرين بدلًا من دائنين، وبذلك يتقاسم مقدم رأس المال وصاحب المشروع مخاطر الاستثمار بدلاً من تقاسم الربح فقط؛

♣ **تحريم سلوك المضاربة:** لا يُشجع النظام المالي الإسلامي الاحتكار، ويحرم المعاملات التي تنطوي على أقصى درجات عدم التأكد والمقامرة والمخاطر؛

[1] بوزيد عصام، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، 2010، ص 08 .

- **قدسية العقود:** يتمسك الإسلام بالالتزامات التعاقدية ووضوح وشفافية المعلومات، ففي عقود البيع مثلًا يجب أن يكون المنتج أو الخدمة التي تُباع أو تُشترى واضحة لكلا الطرفين، وتهدف هذه الميزة إلى الحد من مخاطر المعلومات غير المتماثلة والمخاطر المعنوية؛
- **تمويل الأنشطة المتوافقة مع الشريعة:** فمحرم على المسلمين الربح من الأنشطة التي تعد غير أخلاقية فعلى سبيل المثال الاستثمار في الأعمال المتعلقة بالخمر، المقامرة، المواد الإباحية، وأسلحة الدمار الشامل جميعها أنشطة محرمة؛
- **لا يجوز البيع على المكشوف:** لا يُسمح للمسلمين ببيع ما لا يملكون، لذا فلا يُسمح بالبيع على المكشوف.

الفرع الثاني : أهمية التمويل الإسلامي الأصغر

تكمن أهمية التمويل الإسلامي الأصغر فيما يلي:[1]

- يعد التمويل الأصغر الإسلامي أداة للتخفيف من حدة الفقر، فتقديم التمويل للأشخاص والأسر الفقيرة يساعد على تحقيق دخل يكفل لها العيش الكريم؛
- يعتبر التمويل الأصغر الإسلامي أداة مهمة في تحقيق المشاريع الخاصة التي تساهم في التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج والتصنيع؛
- يساهم التمويل الأصغر الإسلامي في زيادة الطلب على السلع والخدمات الأخرى فمن خلال تمويل الأفراد والأسر لانجاز مشاريع صغيرة يصبح لديهم دخل معتبر يجعلهم يزيدون من الطلب على باقي الخدمات والسلع؛
- يساهم التمويل الأصغر الإسلامي في خلق قاعدة عريضة وواسعة من فرص العمل، من خلال تنويع المشاريع المطروحة، وبالتالي يخفض من معدلات البطالة؛
- باستطاعة التمويل الأصغر مساعدة المجتمعات المحلية على زيادة دخولهم وتنمية مشاريعهم وبالتالي الحد من نسبة تأثرهم بالصدمات الخارجية، وبذلك يمكن اعتبار التمويل الصغير وسيلة فعالة من وسائل تمكين الفقراء، وبخاصة النساء من الاعتماد على النفس وإحداث التغيير الاقتصادي الإيجابي؛
- أن الدخل الذي يدره أحد المشاريع لا يساعد فقط على تطوير هذا المشروع بذاته بل ويساعد أيضا على تنويع مصادر دخل الأسرة بأكملها بما ينعكس على أمور أخرى حيوية مثل ضمان الأمن الغذائي وتربية الأطفال وتعليمهم ؛
- يتولد لدى المرأة العاملة مع مؤسسات التمويل الأصغر ثقة بالنفس وقدرة على التفاعل مع المجتمع ويحقق لها الاستقلال المالي ؛

[1] محمد عبد الحميد محمد فرحان، رسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة – دراسة لأهم مصادر التمويل، 2003، ص 40

- ❖ التخفيف من تأثر الفقراء بالصدمات الخارجية كمرض رب الأسرة أو التقلبات المناخية أو التعرض للنهب أو السرقة وغير ذلك مما يترتب عليه عبء شديد على موارد الأسرة المحدودة، فإن لم تتوفر الخدمة المالية الكافية تقع الأسرة فريسة لمزيد من الفقر والحاجة بحيث يتعذر عليها استرداد أنفاسها إلا بعد زمن طويل؛
- ❖ وتكمن أهمية أيضاً في أنه أسلوب مثالي في الموازنة بين حاجات الفرد وحاجات المجتمع فهو يركز على الفرد من منظور مصلحة المجتمع حيث أنه ينمي في الفرد المسلم شعوره بانتمائه لدينه ووطنه ومجتمعه وبالتالي فإن التمويل الإسلامي بمصادره المختلفة يوجه سلوك الفرد و أهدافه نحو تحقيق النفع له ولمجتمعه باعتباره جزء لا يتجزأ من المجتمع.

الفرع الثالث : ضوابط ومعايير التمويل الإسلامي الأصغر

هناك العديد من الضوابط والمعايير التي يجب مراعاتها في تمويل المؤسسات المصغرة، وسنوضح هذه المعايير بما يتلاءم مع تنوع مصادر التمويل كما يلي: [1]

1 -المعايير الشرعية

- ✓ عدم التعامل بالربا
- ✓ تمويل المشروعات المباحة شرعا، فلا يجوز التمويل لمشاريع محرمة شرعا.

2 – المعايير الفنية:

لا بد من أخذ الاعتبارات الفنية والاقتصادية في الحسبان قبل البدء بالتمويل لاسيما في التمويل الاستثماري وأهم هذه المعايير معايير السلامة المالية، والتي تعتمد على:

- ❖ قدرة العميل المالية؛
- ❖ قوة مركزه المالي؛
- ❖ التعرف على حالة السيولة والتدفقات النقدية؛
- ❖ مراجعة الوثائق والمستندات الثبوتية؛

3 – المعايير الإدارية:

أ – معايير متعلقة بالشخص طالب التمويل:

وتشمل تقييم صاحب المشروع الصغير من حيث الالتزام الديني، الخلق، الأمانة، القوة، والكفاءة والخبرة.

- معيار دراسة جدوى المشروع:

و تشمل دراسة جدوى المشروع وعناصر النفقات والإيرادات في المشروع، والفترة اللازمة لاستعادة المبالغ المستثمرة؛

[1] منير سليمان الحكيم: دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة، دراسة لدور العقود الإسلامية في التمويل، الأكاديمية العربية، عمان، 3002م، ص15.

- معايير المتابعة والإشراف.

وهو من أهم معايير التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة إذ أن مانح التمويل لاسيما في التمويل الإستثماري وتمويل الدولة يجب ألا يقتصر دوره في منح التمويل بل يجب عليه متابعة النشاط وتقييمه وتزويده بالمعلومات اللازمة وذلك لأن التمويل الإسلامي الأصغر بطبيعته إنما يكون تمويل لمشاريع تمتزج فيها عناصر الإنتاج ومن ثم لزم المتابعة من أجل ضمان نجاح هذه المشاريع و تحقيق التنمية.

- معايير الضمانات المالية.

إن صيغ التمويل الإسلامي الأصغر لا تتطلب ضماناً على الربح أو الخسارة وإنما يكون الضمان على التعدي والتقصير فيجب التأكد منها .

المطلب الثالث :- الآثار الاقتصادية للتمويل الإسلامي الأصغر ومجهوداته في الحد من ظاهرة الفقر

الفرع الأول :- آثار التمويل الأصغر الإسلامي

أولاً :- أثار التمويل الأصغر

1 -على مستوى الأسر:

- يؤدي التمويل الأصغر إلى زيادة دخل الأسرة؛ لأن استخدام القروض والودائع يمكن أن يحدث تنوعا لمصادر الدخل .
- ان توفير الخدمات المالية يُمكن الزبائن من بناء وتغيير ممتلكاتهم، حيث يمكن استخدام التمويل الأصغر للحصول على قطعة أرض أو القيام بعمليات البناء أو تحسين الإسكان أو شراء حيوانات وسلع استهلاكية ، ويمكن للزبائن أيضا استخدام القروض في الاستثمار الذاتي مثل الاهتمام بالصحة والتعليم
- إن الفقراء دائما معرضون لمزيد من الفقر فهم ينتقلون من كارثة إلى أخرى. والتمويل الأصغر يمكنهم من إدارة المخاطر والاستفادة من الفرص بشكل أفضل .[1]

2 -على المستوى الفردي

- بالنسبة للنساء، فإن إدارة الأموال وزيادة التحكم في الموارد والوصول إلى المعرفة تمكنهن من الاختيار بشكل أفضل والمشاركة بشكل أكبر في أمور الأسرة وشؤون المجتمع .ويصاحب التمكينَ الاقتصاديَّ نموٌّ في احترام الذات والثقة بالنفس وزيادة في الفرص الجديدة؛
- يميل زبائن التمويل الأصغر إلى أن تكون لديهم مستويات مدخرات أعلى من غير الزبائن، وهذا عنصر مهم لبناء الأصول. [2]

[1] عبد الرحمان عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 13

[2] عبد الرحمان عبد القادر، مرجع اعلاه ص 13

3 -على مستوى المشروع

- ترتفع إيرادات المشروع نتيجة لخدمات التمويل الأصغر، ولكن ليس دائمًا كما هو متوقع .حيث إن القروض تعتبر من المنقولات أي يمكن استبدالها بشيء آخر مساوي في القيمة وتستخدم لتمويل الاحتياج الأكبر أو حيثما يتوقع الحصول على عائد أعلى، وقد أوضحت الدراسات أنه بين عامي 1997 و 1999 ارتفعت بشكل عام إيرادات جميع المشروعات التي تديرها الأسر في كل من الهند وبيروت.
- خلق الوظائف في المشاريع الفردية عادة ما يكون ضئيلا. وبالرغم من ذلك، إذا نظرنا إلى مستوى جميع المشروعات، سنجد أن الزبون من داخل الأسرة عادة ما يخلق فرص عمل لغيره.[1]

ثانياً :- مجهودات التمويل الإسلامي الأصغر في الحد من ظاهرة الفقر

باستطاعة التمويل الإسلامي الأصغر مساعدة الفقراء والمحتاجين على زيادة دخولهم وتنمية مشاريعهم وبالتالي الحد من نسبة تأثرهم بالصدمات الخارجية، وبذلك يمكن اعتباره وسيلة فعالة من وسائل تمكين الفقراء من الاعتماد على النفس وإحداث التغيير الاقتصادي المرجو.

ويعد التمويل الأصغر أحد أدوات الحد من الفقر التي توفر الخدمات المالية للفقراء ومنخفضي الدخل المستبعدين من الأنظمة المالية الرسمية (البنوك التجارية الرسمية) بسبب ظروفهم الاقتصادية المتدنية، كما أن توفير خدمات التمويل الأصغر تسهل مشاركة الفقراء في عملية البناء الاقتصادي، وتساعد على زيادة الدخل وبناء الأصول والاستثمارات وتحفيز الاقتصاديات المحلية خاصة في الدول النامية، حيث أشارت عدة دراسات أجريت على موضوع الفقر أن استبعاد الفقراء من النظام المالي يعد من أكبر العوامل الضالعة في عجزهم عن المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية، ففي ظل عدم القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية تتعرض الأسر الفقيرة لصعوبات حادة تحول دون الاستفادة من الفرص الاقتصادية ومن الخدمات المالية للحماية من الأزمات الاقتصادية، مما يعني أن الاستبعاد المالي يجعلهم في دائرة مفرغة من الفقر، لذا فإن بناء الأنظمة المالية الشاملة يعد هدفاً محورياً للقائمين على صنع السياسات والتخطيط في شتى أنحاء العالم.[2]

ثالثاً : التحديات التي يواجهها التمويل الإسلامي الأصغر

يواجه التمويل الإسلامي الأصغر تحديات عديدة، ومن أهمها مايلي: [3]

1 ضعف القدرة الاستيعابية للمستفيدين من التمويل الإسلامي الأصغر؛

2 ضرورة الوصول ببرامج التمويل الإسلامي الأصغر إلى مراحل متطورة من خلال إدخال صيغ جديدة تستوعب دورة الإنتاج وتساعد في تطوير التعامل وكذا تطوير أدوات الادخار الصغيرة؛

3 صعوبة إيصال برامج التمويل للمشروعات الصغيرة الأكثر طلباً للتمويل الأصغر.

---

[1] عبد الرحمان عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 14

[2] غسان روحي عقل، رسالة لاستكمال نيل شهادة الماجستير،العوامل المؤثرة في قرار منح الإئتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010، ص 28.

[3] صابر محمد الحسن، التمويل الأصغر، www.sudaress.com /alsahafa/22928&hl=ar-، تاريخ الإطلاع: 06/03/2018، ص 52.

4 - محدودية الوصول إلى الفقراء، خصوصاً في الريف وضعف التنسيق بين الجهات المقدمة للخدمة بجانب ضعف البنيات التحتية المؤثرة على عمليات التمويل؛

5 - أهمية تقديم الدعم المالي والفني للمصارف التجارية لرفع قدرتها؛

6 - ومن التحديات التي تواجه طالب التمويل الأصغر ضرورة توفير شيك ضمان من طرف آخر غير طالب التمويل وهذا من الصعب أن يحصل عليه الشخص طالب التمويل، فبالتالي إما أن يتم القبول بالشيك من الشخص نفسه أو البحث عن ضمانات أخرى؛

7 - تقصير البنوك في مرافقة طالب التمويل في إعداد دراسة جدوى مصغرة في المشروع المعني حتى لا تكون هنالك مشكلة أخرى؛

8 - معظم الحاصلين على التمويل الأصغر لا يستخدمونه في مكانه الصحيح .

المبحث الثاني :- ماهية المؤسسات المصغرة

تعتبر المؤسسة المصغرة أحد أنواع المؤسسات الاقتصادية، التي شهدت في الآونة الأخيرة اهتماما بالغا من العديد من الدول المتقدمة منها أو النامية وهذا لما تتميز به هذا النوع من المؤسسات من خصائص ومميزات، أدت بها إلى الوصول إلى نتائج ملموسة حيث أثبتت قدرتها في معالجة المشكلات الاقتصادية الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة وبدرجة أكبر من المؤسسات الكبيرة.

المطلب الأول :- مفهوم وأهمية المؤسسات المصغرة

بالرغم من إدراك الدول لأهمية المؤسسات المصغرة و الاقتناع بالدور الذي تلعبه في النشاط الاقتصادي، إلا أن واقع تحديد تعريف دقيق وموحد لها، مازال أمر في غاية الصعوبة، نظرا لمجموعة من العوامل التي المخلفة.

الفرع الأول: تعاريف عامة للمؤسسات المصغرة

تعتبر عملية وضع تعريف محدد وموحد للمؤسسات المصغرة وتعيين الحدود الفاصلة بينها وبين غيرها من المؤسسات سواء كانت صغيرة أو متوسطة أو كبيرة عملية جد صعبة، ذلك لأن كلمات مصغرة أو صغيرة أو متوسطة أو كبيرة هي كلمات لها مفاهيم نسبية تختلف من دولة إلى أخرى، وهذا لتباين درجات النمو الاقتصادي من دولة إلى أخرى، وكذلك اختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها، فهناك من يعتمد على عدد العمال أو حجم رأس المال أو الاعتماد على المعيارين معا في تعريف واحد، وهناك تعاريف تعتمد على حجم المبيعات في تصنيفها، هذا كله يفسر غياب تعريف موحد و شامل للمؤسسات المصغرة، فقد أشارت بعض الدراسات الإقتصادية بأن هناك أكثر من 55 تعريفا يخص المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في 75 دولة.[1]

وفيما يلي نتطرق لمجموعة من المفاهيم و التعاريف الخاصة بالمؤسسة المصغرة في بعض الدول والهيئات:

1 -تعريف الإتحاد الأوروبي للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة

يعتبر الإتحاد الأوروبي من أهم التكتلات الإقتصادية التي بادرة بمحاولة لوضع تعريف موحد ومعترف به إقليمياً من طرف الدول الأعضاء، وهو يعتمد على عدد العمال، رقم الأعمال، مجموع الميزانية السنوية والشكل القانوني لها، كما هو موضح في الجدول التالي:

[1] ماهر حسن المحروق، إيهاب مقابلة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان، الأردن، 2006.ص 69.

الجدول رقم (01) : تعريف المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة حسب توصية الإتحاد الأوروبي

المعيار الحجم	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموع الميزانية السنوية
مؤسسة مصغرة	اقل من 10	≥ 02 مليون اورو	≥ 02 مليون اورو
مؤسسة صغيرة	اقل من 50	≥ 10 مليون اورو	≥ 10 مليون اورو
مؤسسة متوسطة	اقل من 250	≥ 50 مليون اورو	≥ 43 مليون اورو

Source : jen luc marteau :jen noel combsson ;la reprise de PME ; (Paris :La voisier ;2008) ;p 54.

2 تعريف البنك الدولي للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة

يعرف البنك الدولي عن طريق فرعه الممثل في المنظمة الدولية للتمويل بالإعتماد على 3 معايير هي :-

- ❖ عدد العمال؛
- ❖ رقم الأعمال السنوي ؛
- ❖ مجموع الأصول؛

وبناء عليه فالبنك الدولي يصنف المؤسسات كالتالي :-

الجدول رقم (02):- تعريف المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة وفقاً لتصنيف البنك الدولي

المعيار الحجم	الحد الأقصى لعدد العمال	الحد الأقصى لرأس المال المستثمر	الحد الأقصى لحجم المبيعات السنوي
مؤسسة مصغرة	10	100.000 دولار	100.000
مؤسسة صغيرة	50	3 مليون دولار	3 مليون دولار
مؤسسة متوسطة	300	15 مليون دولار	15 مليون دولار

المصدر :- مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية (دراسة للإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولابة تبسة)، مذكرة ماجستير، تخصص إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف

الفرع الثاني: الأهمية الاقتصادية للمؤسسات المصغرة

تساهم المؤسسات المصغرة بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال: [1]

1 -المساهمة في خلق مناصب شغل جديدة وبالتالي تخفيض معدلات البطالة، وذلك من خلال اعتمادها على التكنولوجيا البسيطة ذات الكثافة العمالية والتي لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة .حيث تنخفض التكلفة الاستثمارية اللازمة في المتوسط لخلق فرصة عمل ، واعتمادها أيضاً على مهارات فنية غير تلك المعتمدة في المؤسسات الكبيرة حيث لا تتطلب مؤهلات دراسية عالية أو شهادات رسمية

2 -الزيادة في قيمة الناتج الداخلي الخام بنسبة كبيرة فمثلاً في الجزائر قد ساهمت المؤسسات الصغيرة في الناتج الداخلي الخام بنسبة 91,08% نهاية 2014.[2]

3 -تحقيق نسبة مساهمة في التصدير مما يخفض في قيمة الواردات وبالتالي محاولة تحقيق فائض في الميزان التجاري.

4 -خلق التكامل بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.

5 -حلقة ربط بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي: يرتبط الجانب الاقتصادي في المؤسسات المصغرة بجانب اجتماعي هام فالمؤسسات المصغرة غالباً ما ترتبط بالعائلات وتربط بين أفرادها فتوفر لهم فرص عمل، وبذلك فهي تساهم في تعبئة المدخرات العائلية بشكل قد لا يتحقق بطريقة أخرى.

6 -تحقيق التنمية الإقليمية: تتميز المؤسسات المصغرة بانتشارها جغرافيا مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تتركز في بعض المدن الكبيرة، وبالتالي تساهم المؤسسات المصغرة في مواجهة التمركز والتطور الجهوي وهذا من خلال توفير مناصب شغل وتحسين الدخول على مستوى المناطق الريفية، واستغلال الموارد والطاقات البشرية أو الطبيعية المخزنة، خاصة على مستوى المناطق التي لم تستغل بعد، وتوفير فرص التنمية والتطور للمناطق النائية وتوجيه الاستثمار نحوها.

[1] أحمد طرطار، تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص:27.

2 حميد بو زيدة، الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة الشهيد لخضر حمى الوادي ديسمبر 2012، ص 11

المطلب الثاني :خصائص ومميزات المؤسسات المصغرة

تحمل المؤسسات المصغرة مجموعة من الخصائص والميزات التي أهلتها لتأخذ دور مهم في النشاط الاقتصادي والتي جعلت العديد من الدول تولى الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات، وسوف نقوم بإبراز أهم هذه الخصائص في النقاط التالية: [1]

أولًا: انخفاض رأس المال

تتميز المؤسسات المصغرة بانخفاض نسبي في رأس المال وذلك سواء تعلق الأمر بفترة الإنشاء أو أثناء التشغيل الشيء الذي جعلها من أهم أشكال الاستثمار المفضلة عند صغار المستثمرين .كذلك انخفاض تكلفة العمالة التي تتطلبها نظرا لأنها تعتمد أساسا على تكنولوجيا بسيطة وهي لا تحتاج لآلات معقدة أو مكان كبير إلى جانب أن معدلات دوران رأس المال كبيرة وفترة الاسترداد قصيرة

ثانياً: المرونة العالية:

حيث تتميز المؤسسات المصغرة بسهولة تكيف الإنتاج حسب الاحتياجات والأخذ بالنظر الرغبات المتجددة للفرد المستهلك وسرعة تغير الإنتاج مراعاة لسد احتياجات السوق.

حيث أن سوق المؤسسات المصغرة يكون محدود نسبيا والعلاقة الشخصية بالعملاء تجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم واحتياجاتهم التفضيلية .

هذا ما يؤدي بسرعة الاستجابة لأي تغير في هذه الاحتياجات مما يضمن التحديث المستمر على عكس المؤسسات الكبيرة التي تلجأ إلى الدراسة السوقية أو ما يسمى كذلك ببحوث السوق وإتباع السياسات والاستراتجيات المناسبة.

كذلك سهولة دخولها وخروجها من السوق في أي وقت وبدون خسائر كبيرة لنقص نسبة أصولها الثابتة إلى مجموع الأصول وزيادة نسبة رأس المال المملوك لأصحابها بالنسبة للخصوم حيث أن المؤسسات المصغرة تتمتع بميزة المرونة العالية على خلاف المؤسسات الكبيرة ذلك لأن هذه الأخيرة تمتلك جهازا إداريا وتنظيميا أكبر يجعلانها أقل قدرة على تحسس الأخطار ومعالجتها .

ثالثاً: الاعتماد على التكنولوجيا البسيطة:

يتم الاعتماد في أغلب المؤسسات المصغرة على آلات وأدوات تتميز بالبساطة والمستوى التكنولوجي المنخفض حيث أن الآلات الحديثة تكون في الغالب بحاجة إلى عمالة متخصصة وهذا النوع من العمالة نجده في أغلب الأحيان يفضل العمل في المؤسسات الكبيرة. كذلك التكنولوجيا الحديثة تتطلب مصادر تمويلية كبيرة الشيء الذي لا تستطيع المؤسسات المصغرة توفيره نظرا لضعف مصادر التمويل الموجهة إليها، بالإضافة إلى أنه يتم الاعتماد فيها على الأيدي العاملة بدرجة كبيرة لكن هذا لا ينفي اعتمادها على التكنولوجيا الحديثة حيث نلاحظ أن هناك مؤسسات صغيرة الحجم تتعاقد لإنتاج صناعات دقيقة ومحددة لمؤسسات كبيرة الحجم في مجال الإلكترونيات وتستخدم تقنيات متقدمة جدا تعتمد على كثافة رأس المال.

1 جبار محفوظ، المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 05، ديسمبر 2003.ص 215

المطلب الثالث :المعوقات والمشاكل التي تواجه المؤسسات المصغرة

بالرغم من الاهتمام المتزايد بالمؤسسات المصغرة من طرف العديد من الدول إلى أنها لازالت تواجه مجموعة من المشاكل والصعوبات التي تعيق نموها وتطورها.

الفرع الأول: إشكالية تمويل المؤسسات المصغرة

ترجع إشكالية تمويل المؤسسات المصغرة إلى أنه في أغلب الأحيان ما تكون المؤسسة تملك قدرة جد محدودة في الحصول على رأس المال والخدمات المالية للوفاء باحتياجاتها من رأس المال العامل أو الثابت بصفة مستمرة، وهذا لضعف الموارد الذاتية لأصحاب المؤسسة و لإحجام مؤسسات التمويل عن تزويد المؤسسات المصغرة المالية المختلفة.

وتعتبر المؤسسات المالية سواء البنوك التجارية أو البنوك المتخصصة هي المصدر الخارجي الرئيسي لتمويل المؤسسات المصغرة، ويعود عزوف مؤسسات التمويل هذه على تقديم الائتمان اللازم للمؤسسات المصغرة لمزاولة نشاطاتها المختلفة لجملة من الأسباب يمكن إبرازها فيما يلي :[1]

أولاً: تكلفة القروض المرتفعة:

إن تكاليف الخدمة أو المعاملات المصرفية في تمويل المؤسسات التي تتميز بصغر حجمها تكون مرتفعة بسب المبلغ الصغير للقرض، حيث أن البنوك تتحمل جراء تعاملها مع هذا النوع من المؤسسات تكاليف مختلفة ناجمة عن وجود إجراءات إدارية أكبر مطلوبة في حالة منحها القروض الصغيرة.

ثانياً: ارتفاع مخاطر إقراض المؤسسات المصغرة:

في أغلب الأحيان ما ينظر للمؤسسات المصغرة على أنها غير جديرة بالثقة الائتمانية، ففي أغلب الحالات لا يمتلكون أصحاب المؤسسات القدرة على تقديم دراسة جدوى وخطط العمل التي يقدمها أصحاب المؤسسات الكبيرة بالإضافة إلى أن نسبة عالية من هذه المؤسسات تعمل في القطاع غير الرسمي وليس لها سجلات ضريبية ولا تهتم بتسجيل عمليتها وقيد حساباتها في دفاتر منتظمة يمكن الرجوع إليها، كل هذا ما يزيد من مخاطر التعامل معها خاصة عند وجود مشاكل .

ثالثاً: عدم توفر الضمانات المطلوبة:

إن مؤسسات التمويل عند منحها للقروض تطلب ضمانات مختلفة، حسب طبيعة القرض والعميل المقترض وهذا بهدف تغطية مخاطر عدم سداد القرض من قبل العميل المقترض، وغالبا ما يعجز أصحاب المؤسسات المصغرة من توفير الضمانات الكافية لتغطية احتياجاتهم التمويلية، كذلك من النادر وجود مؤسسات مالية مختصة في تمويل المؤسسات صغيرة الحجم، وتتفهم الخصائص التي تتميز بها هذا النوع من المؤسسات، وإن وجدت مثل هذه المؤسسات المالية المتخصصة فتكون إمكانياتها محدودة .

[1] توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص: 26.

الفرع الثاني: معوقات تنظيمية

أولاً: المعوقات التشريعية

بمعنى الافتقار إلى إطار تنظيمي قانوني محكم يتماشى وخصوصية المؤسسات المصغرة يخدم أهدافها ويوفر لها بيئة ملائمة، تسمح لها بالاستمرارية والتوسع وهو ما تسعى إليه مختلف الدول جاهدة من خلال استصدار قوانين جديدة أو تعديل ما هو موجود كذلك عدم وجود معايير محددة تستخدم في تحديد وتعريف المؤسسات المصغرة .

فالمعايير في ذلك تختلف من بلد إلى أخر لاختلاف الوضعية السياسية والاقتصادية وحتى الثقافية والاجتماعية من بلد لأخر من جهة ومن جهة أخرى تغير الوضعيات من مرحلة لأخرى أثناء التطور الاقتصادي لنفس البلد بالإضافة إلى تعريفات المؤسسات المصغرة يعتمد أساسا على الانشغالات والأولويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للحكومات، حيث تختلف هذه الانشغالات والأولويات من بلد لأخر، كما أنها تتغير في نفس البلد حسب الظروف التي تمر بها في مختلف الميادين. [1]

1 مشاكل الخبرة التنظيمية والحصول على المعلومات:

من المعوقات الخطيرة التي تواجه المؤسسات المصغرة هو صعوبة الحصول على المعلومات و الافتقار إلى الخبرة التنظيمية التي تمكن أصحاب المؤسسات من مواجهة مشاكلهم أو تساعدهم على توسع في نشاطاتهم أو تنميتها ويظهر النقص في المعلومات واضحا بالنسبة للظروف المحيطة بنشاط المؤسسة أو الإطار العام الذي يعملون به.

وعادة فإن أصحاب المؤسسات في الدول النامية يكون أفقه ضيق و لا يمتد لأكثر من شؤون صناعته أو حرفته لذلك فإنه أصاحب المؤسسات قد لا يعلمون شيء على الإطلاق حول اتجاهات الأسعار في بلدهم فيتفاجئن بها فترتفع أو تنخفض دون سبب معروف لديهم، كما قد يتعرضون لنقص حاد في الخدمات التي يستخدموها في نشاطاتهم فيتعرضون لاحتكار البائعين في الأسواق المحلية، ولا يعلمون بوجود مصادر بديل لهذه الخدمات .[2]

2 نقص العمالة المؤهلة:

إن المؤسسات المصغرة لا تستطيع جذب الأيادي العاملة المكونة و المؤهلة ذلك أن هذا النوع من العمالة يلجأ في أغلب الأحيان إلى العمل في المؤسسات الكبيرة وهذا راجع لعدة أسباب أهمها:

أن المؤسسات المصغرة لا تستطيع أن تدفع أجور مرتفعة مثل المؤسسات الكبيرة كذلك مخاطر التوقف كبيرة وعدد ساعات العمل المطلوبة يوميا أكثر من المؤسسات الكبيرة، وبالتالي درجة الإشباع والرضا التي سوف تتحقق نتيجة العمل في المؤسسات المصغرة محدودة على عكس حال العمل لدى المؤسسات الكبيرة[3]

[1] قمر المللي، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، قسم المصارف والتأمين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2015، ص 39

[2] قمر المللي، مرجع اعلاه، ص: 39

[3] قمر المللي، مرجع اعلاه، ص:40

3 ضعف عملية التخطيط الإستراتيجي:

إن أصحاب المؤسسات المصغرة يهملون ولا يهتمون لعملية التخطيط الاستراتيجي وهذا ما يؤدي في العديد من الأحيان إلى فشل المؤسسة وعدم مقدرتها في الاستمرار، وترجع أهمية التخطيط استراتجي أنها تساعد المؤسسة على تحقيق قوة تنافسية في السوق والمحافظة عليها وتمكن صاحب المؤسسة من تقدير إمكانيات المؤسسة ومعرفة رغبات المستهلكين وكيفية المحافظة على المستهلك.

ثانياً : المعوقات الحكومية

تواجه المؤسسات المصغرة عدداً من المعوقات من جانب الحكومة، وتتمثل هذه المعوقات في ضعف هذه الإعفاءات الجمركية والضريبية والإجراءات الحكومية المعقدة في منح التراخيص والإغفاءات إضافة إلى عدم وجود معاملة تفضيلية في القوانين والتشريعات الخاصة بالضرائب والرسوم الجمركية .

ثالثاً: المعوقات التسويقية:

تعاني المؤسسات المصغرة من مشاكل تسويقية ناجمة عن ضيق السوق المحلي والتشابه الكبير بين منتجات هذه المؤسسات لإتباعها أسلوب المحاكاة في الإنتاج ونقص المعرفة ونقص الموارد، فيما بين هذه المؤسسات.[1]

[1] قمر المللي، مرجع سبق ذكره، ص: 41

خلاصة الفصل

نستخلص من خلال دارستنا لهذا الفصل أن التمويل الإسلامي الأصغر يعتبر من أهم الوسائل الأكثر تأثير في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث يعتبر أداة فعالة لمحاربة الفقر ووسيلة ناجحة في تمويل المؤسسات المصغرة ، فهو يقدم خدمات مصرفية متنوعة للفقراء وأصحاب الدخل المحدود وكذالك يعتبر قناة رئيسية لأصحاب المؤسسات المصغر في تمويل مؤسساتهم، بعدما أخفق التمويل الأصغر التقليدي في تمويلها.

كما يعتمد التمويل الإسلامي الأصغر على مبادئ عدة أهمها عدم تعامله بالفائدة (الربا)، وكذا المشاركة مع متعامليه في تقاسم الربح والخسارة ..الخ، حيث حقق أهمية بالغة فالمجال الاجتماعي والاقتصادي، وذالك من خلال مساهمته في زيادة طلب الأفراد من السلع والخدمات نتيجة تحسن مستوى الدخل الفردي عندهم ...الخ، كذالك يقوم على مجموع من الضوابط والمعايير أهما معيار دراسة جدوى المشروع وكذا المتابعة والإشراف له إلى ان يحقق نجاح كبير للمشروع، ومن خلال المجهودات التي قام بها التمويل حقق أثار كبيرة على مستوى الأفراد والأسر والمجتمع، ونظراً لتعامله الكبير في تمويل المؤسسات المصغرة حاولنا صياغة تعريف مبسط لها، فعادة ما تصنف حسب معيار عدد العمال، حيث أجمعت العديد من الهيئات والمؤسسات الدولية على أن عدد العمال في المؤسسات المصغرة لا يزيد عن 10 عمال، فتعتبر المؤسسات المصغرة العنصر الأساسي لبناء اقتصاد إي بلد ما، وبالرغم من التزايد المستمر والاهتمام الكبير لها إلا أنها تشهد مشاكل ومعوقات عديدة أهمها تكمن في المعوقات التنظيمية وكذالك النقص في العمالة المؤهلة.

الفصل الثاني

آليات التمويل الإسلامي الأصغر المتاحة للمؤسسات المصغرة

تمهيد :

لقد وضع الإسلام صيغ عديدة لاستخدام المال واستثماره بالطرق المشروعة سواءاً بتعاون المال مع المال أو بتعاون المال مع العمل، وهي ما يمكن تسميتها بصيغ التمويل الإسلامي الأصغر، بحيث تنقسم هذه الأخيرة إلى عدة أقسام سوف نحاول التطرق إلى قسمين منها، ففي المبحث الأول نتعرف على صيغ التمويل الإسلامي الأصغر القائمة على مبدأ المشاركات وكيفية تمويل المؤسسات المصغرة عن طريق هذه الصيغ، أما في المبحث الثاني فسوف نعرج على صيغ التمويل الإسلامي الأصغر القائمة على مبدأ المداينات والإجراءات المتبعة لتمويل المؤسسات المصغرة عن طريق هذه الصيغ.

ولدراسة هذا الفصل بشكل جيد اعتمدنا على خطة تتكون من مبحثين، المبحث الأول بعنوان صيغ التمويل الإسلامي الأصغر القائمة على مبدأ المشاركات، حيث نستعرض فيها كل من صيغة المضاربة والمشاركة وصيغ التمويل الفلاحي كالمزارعة والمساقات، والإجراءات المتبعة للحصول على التمويل، أما المبحث الثاني فهو بعنوان صيغ التمويل الإسلامي الأصغر القائمة على مبدأ المداينات، فنحاول أيضا في هذا الفصل التطرق إلى صيغ المداينة كالمرابحة والسلم والإجارة والاستصناع، والإجراءات اللازمة للحصول على التمويل .

المبحث الأول:- صيغ التمويل الإسلامي الأصغر القائمة على مبدأ المشاركات

تختلف صيغ التمويل الإسلامي حسب طبيعتها ووظيفتها والمبادئ والإجراءات التي تقوم عليها في تمويل المشاريع، فمن بين صيغ التمويل الإسلامي صيغ قائمة على مبدأ المشاركات والتي سوف نتطرق إليها في الآتي .

المطلب الأول: المشاركة

تعتبر المشاركة من الصيغ المعمول بها للتمويل في البنوك الإسلامية و هي البديل الشرعي للقروض في البنوك التقليدية، و هو تمويل قائم على مبدأ الغنم بالغرم أي مشاركة في الربح و الخسائر التي تتحقق وفق النسب المتفق عليها

أولاً: تعريف المشاركة

هي أن يشترك اثنان أو أكثر بأموال مشترك بينهم في أعمال تجارية أو زراعية أو صناعية أو خدمية، ويكون توزيع الأرباح بينهم حسب نسبة معلومة من الربح، ولا يشترط المساواة في حصص الأموال المشتركة أو المساواة في المسؤوليات في نسب الربح، أما في الخسارة فهي فقط بنسب حصص رأس المال.[1]

ثانياً: أنواع المشاركة في البنوك الإسلامية:

تنقسم المشاركة إلى نوعين رئيسين هما :-

1 **المشاركة الدائمة** :- وهي صيغ التمويل الطويلة الأجل والتي تقوم على تقديم البنك من رأس مال مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم، بحيث يصبح مشاركاً في ملكيته بصفة دائمة، ومستحقاً لنصيبه من الأرباح أو الخسارة بالنسب المتفق عليها في عقد الشراكة . [2]

2 **المشاركة المتناقصة أو المنتهية بالتمليك** :- هي نوع من المشاركة يعطي فيها البنك الحق لشريك في الحلول محله في ملكية دفعة واحدة أو على دفعات حسب ما تقتضيه الشروط المتفق عليها، وتتفق مع المشاركة الدائمة في أن البنك يأخذ حصة الشريك ويتمتع بكامل حقوقه وعليه جميع التزاماته في حين تختلف عنها في عنصر الدوام.[3]

[1] مصطفى كمال السيد طايل، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، ط 1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2012،ص 266.

[2] خديجة خالدي، خصائص وأثر التمويل الإسلامي على المشاريع الصغيرة، " حالة الجزائر "، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية (الواقع والتحديات)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسير، جامعة الشلف، الجزائر، 14-2004/12/15، ص 15

[3] هبا جميل بشارات، التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة، والمتوسطة، دار النفائس، الأردن، 2008، ص 68 .

ثالثا: الخطوات المتبعة لتمويل المؤسسات المصغرة عن طريق صيغة المشاركة

تعد المشاركة من أهم صيغ التمويل الإسلامية، حيث تلاءم طبيعة البنوك الإسلامية، فيمكن استخدامها في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمصغرة، ويقوم التمويل بالمشاركة على أساس تقديم المصرف الإسلامي التمويل الذي يطلبه العميل لتمويل مشروع معين دون اشتراط فائدة ثابتة كما هو الحال في القروض التي تمنحها البنوك التقليدية، بل يشارك المصرف العميل في الناتج المتوقع للمشروع ربحاً كان أو خسارة ووفق النتائج المالية المحققة، وذلك في ضوء قواعد وأسس توزيع يتم الاتفاق عليها مسبقا بين البنك والعميل وفق الضوابط الشرعية.

وفيما يلي نوضح أهم الخطوات الأساسية لتمويل المؤسسات المصغرة [1]

1 -يتقدم صاحب المؤسسة المصغرة بطلب التمويل بالمشاركة ورفقاً بمجموعة من الوثائق تخص العملية المراد تمويلها بالإضافة إلى دراسات الجدوى خاصة إذا كانت عملية المشاركة تخص مشروع جديد .

2 -يقوم البنك الإسلامي بدراسة هذا الطلب، وكذلك جمع المعلومات والبيانات اللازمة لتقييم صاحب المؤسسة، والعملية المستهدف تمويلها .

3 -يقوم البنك باتخاذ القرار المناسب فإذا كان المناسب فإذا كان القرار بالرفض أو التأجيل فإنه يخطر صاحب المؤسسة بذلك أما الطلبات التي اتخذ القرار بقبولها فإنه يخطر صاحب المؤسسة للحضور لتوقيع العقد الذي يتضمن جميع شروط المشاركة .

4 -بعد أن يتم توقيع العقد تبدأ مرحلة التنفيذ والتي يقصد بها تقديم كل طرف لحصته في رأس المال حسب ما تم الاتفاق عليه في العقد، وفي الغالب يتم فتح حساب جاري باسم المشاركة في البنك، ثم يبدأ صاحب المؤسسة " الشريك " في العمل واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ العملية .

5 -يقوم البنك الإسلامي بعملية المتابعة التي تعد أمراً مهماً وضروري لمحافظة البنك الإسلامي على أمواله وأموال المودعين، وكون البنك في العادة يتفق مع صاحب المؤسسة على مباشرة العمل والتنفيذ لوحده فإن هذا لا يمنع حق البنك في متابعة هذا التنفيذ للتأكد من أنه يتم حسب المتفق عليه .

[1] شوقي بورقبة، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، ط 1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، شارع الجامعة، 2013، ص 171.

المطلب الثاني : التمويل بالمضاربة

تعتبر المضاربة هي الوسيلة التي تجمع بين المال و العمل بقصد استثمار الأموال التي لا يستطيع أصحابها استثمارها.

أولاً: تعريف المضاربة

المضاربة هي اتفاق بين طرفين يبذل أحدهما فيه ماله ويبذل الآخر جهده ونشاطه في الإتجار والعمل بهذا المال على أن يكون ربح ذلك بينهما على حسب ما يشترطان من النصف أو الثلث أو الربع وإذ لم تربح الشركة لم يكن لصاحب المال غير رأس ماله وضاع على المضارب كده وجهده، لأن الشركة بينهما في الربح، أما إذا خسرت الشركة فإنها تكون على صاحب المال وحده ولا يتحمل عامل المضاربة شيئاً مقابل ضياع جهده وعمله، إذ ليس من العدل أن يضيع عليه جهده وعمله ثم يطالب بمشاركة رب المال في ما ضاع من ماله مادام ذلك لم يكن تقصير أو إهمال .[1]

وتعرف المضاربة أيضاً على أنها عقد شراكة في الربح بين الطرفين يقدم أحدهما مالاً ويسمى رب المال إلى الطرف الذي يقوم بالعمل ويسمى المضارب، ويتحدد اقتسام الربح المتحقق من المضاربة بينهما بحسب النسبة المتفق عليها سلفا، أما الخسارة غير الناتجة عن التعدي والتقصير فتكون على رب المال ويخسر المضارب عمله[2].

ولقد تمت مشروعية هذه الصيغة بالكتاب والسنة

- جاء في قوله تعالى (وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ)[3]
- كما أن رسول الله صلى الله عليه و سلم ضارب بمال خديجة رضي الله عنها قبل البعثة، و لم يصدر عنه بعد البعثة ما يفيد أنه ينكر ذلك، فكان إقراره لها قرارا بمشروعيتها.[4]

1 مسدور فارس ، التمويل الإسلامي من الفقه إلى التطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية ، ب ط ، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع ، الجزائر ، 2007، ص 140

ص 144

2 محمد بوجلال، البنوك الإسلامية، مفهومها، نشأتها، تطورها، نشاطها، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1990

3 القرءان الكريم، سورة المزمل، الآية 20

4 أيمن عبد الله محمد أوبو بكر، صيغ التمويل، /ay83m.wordpress.com، تاريخ الإطلاع : 2018/04/08

ثانياً :أنواع المضاربة.

توجد المضاربة في البنوك الإسلامية على شكلين رئيسيين : [1]

1 – : المضاربة المطلقة:

هي التي لا تتقيد بشروط يضعها البنك (رب العمل) سواء فيما يخص نوع العمل أو الزمان أو المكان فهي بدون قيود إلا النوعية منها :

2 –**المضاربة المقيدة:** وهي المضاربة المقيدة بشروط يضعها البنك (رب المال) على العميل (المضارب) بشرط ألا تفسد هذه القيود صيغة العقد.

ثالثاً: الخطوات المتبعة لتمويل المؤسسات المصغرة عن طريق صيغة المضاربة

تتجلى أهمية المضاربة في تمويل المؤسسات المصغرة والفقراء من خلال إتاحة المال الذي تحتاجه هذه المؤسسات والأفراد التي عادة هي غير قادرة على توفير المال اللازم لإنشائها أو لاستمرار نشاطها، كما تساهم المضاربة في مساعدة أصحاب براءات الاختراع على انجازها بأنفسهم، بالإضافة إلى ذلك تخفض المضاربة التكاليف الاستثمارية للمشروع، التي تؤدي بدورها إلى انخفاض أسعار السلع المنتجة، كما أن تطبيق المضاربة يؤدي إلى اقتسام المخاطر بين البنك الإسلامي والمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة التي هي بحاجة إلى من يساعدها من اجل التقليل من المخاطر الممكن التعرض لها.

وفيما يلي نوضح أهم الخطوات الأساسية لتمويل المؤسسات المصغرة عن طريق صيغة المضاربة: [2]

1 يتقدم صاحب المؤسسة المصغرة أو ما يطلق عليه بالمضارب بطلب إلى البنك الإسلامي يتضمن فكرة المشروع أو عملية استثمارية يرغب في تنفيذها معه عن طريق صيغة المضاربة ويتضمن هذا الطلب مجموعة من المستندات والوثائق من بينها السجل التجاري والشكل القانوني، وكذا دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع أو للعملية موضوع المضاربة وأي مستندات أو وثائق أخرى قد تكون مطلوبة.

2 يقوم قسم التوظيف بدراسة طلب صاحب المؤسسة بموضوع الضوابط والقواعد الاستثمارية الإسلامية .

3 في حالة الموافقة يرفع الطلب ومرفقاته إلى السلطة المختصة وفي حالة موافقة السلطة المختصة يتم إبرام العقود المختلفة مع صاحب المؤسسة، ومن أهمها عقد المضاربة وعقد الضمانات .

4 يبدأ صرف التمويل لصاحب المؤسسة حسب البرنامج المرفق بعقد المضاربة .

5 تبدأ المتابعة طبقاً لبرنامج موضوع بطريقة علمية، وذلك للاطمئنان من أن المشروع الممول يسير طبقاً للخطة الموضوعة سلفاً.

6 تتم عملية المراجعة والفحص الدورية على أعمال المضاربات حسب الوارد بالعقود، وفي حالة انقضاء أجل المضاربة يسترد البنك المال الذي قدمه ويقسم الربح بينه وبين صاحب المؤسسة كما اتفقا عليه.

---

1 شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص119.

2 حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، ط 01، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2013، ص 26.

المطلب الثالث: التمويل بالمزارعة والمساقات.

يعد التمويل بالمزارعة والمساقات من أحد أهم التخريجات التي تهتم بها البنوك الإسلامية كنوع متخصص من المشاركات في المجال الزراعي، و نظرا لأن الدول الإسلامية في عمومها تمتلك أراضي واسعة قابلة للزراعة تحتاج إلى مشروعات للمياه ضخمة للري و زراعة هذه الأراضي زراعة تجارية واسعة و كثيفة، لذا وجب علينا أن نتعرف على صيغ التمويل الفلاحية وكيفية تمويل المشاريع بواسطتها.

الفرع الأول: المزارعة

تعتبر صيغة المزارعة من أبرز صيغ التمويل الفلاحية الأكثر استعمالاً لما تجره من نفع على كل من التعاقدين، مالك الأرض، والعامل فيها.

أولاً: تعريف المزارعة

تعرف المزارعة بأنها عبارة عن دفع أرض من مالكها إلى من يزرعها أو يعمل عليها ويقومان باقتسام الزرع بينهما، فهي بذلك عقد شركة بين مالك الأرض والعامل عليها، ولقد أجمع الفقهاء أيضاً على جواز شركة المزارعة باعتبارها عقد شركة بين المال والعمل قياساً على المضاربة .[1]

ثانياً: شروط المزارعة :

تتجلى الشروط الأساسية لصحة العقد فيما يلي :- [2]

- ♣ أهلية المتعاقدين سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو اعتباريين.
- ♣ تحديد واجبات كل واحد من الطرفين والتزاماته تحديداً واضحا .
- ♣ معلومية الأرض محل الزراعة وتسليمها لمن عليه واجب العمل .
- ♣ معلومية الشيء المزروع ما لم يفوض الزارع تفويضاً شاملاً لأن من المزروعات ما يزيد من خصوبة الأرض ومنها ما ينقص منها
- ♣ معلومية مدة الزراعة .
- ♣ كيفية توزيع العائد، وأن يكون شركة وجزء شائع في الغلة .

[1] نسرين عبد الحميد نبيه، الإقتصاد الإسلامي، ط 01، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2010،ص 225.

[2] مسدور فارس، مرجع سبق ذكره، ص 155

ثالثاً :- الطرق المتبعة للتمويل بصيغة المزارعة

تعتبر المزارعة على أنها شركة بين البنك الإسلامي والعميل المزارع؛ حيث يقدم البنك الإسلامي الأرض والبذور، ويقدم العميل ذو الدخل المنخفض عمله في زراعة الأرض على أن يكون ناتجها بينهما حسب الاتفاق.

كما يمكن أيضا للبنك الإسلامي أن يقوم بتوفير الآلات والمعدات الزراعية والإمداد بالبذور والمخصبات، وتكون الأرض والعمل من العميل، ويحدد نصيب مساهمة كل طرف قبل التعاقد، وتحديد نسبة كل طرف من ناتج المزارعة، وبعد الحصاد وانتهاء عملية التسويق تخصم التكاليف التي تكبدها كل من الشريكين، ثم يوزع الباقي بينهما.

إن قيام البنوك الإسلامية بالتمويل عن طريق المزارعة يساهم في إحياء الأراضي الزراعية وزيادة الدخل القومي، والحد من الهجرة من الريف إلى المدن، والزيادة في الإنتاج الفلاحي حتى يتم تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتخفيض معدل البطالة باستغلال الأيدي العاطلة، والقضاء على الفقر خاصة في المناطق الريفية التي تهتم بالقطاع الفلاحي. [1]

الفرع الثاني: المساقات

تعد صيغة المساقات الحل الأنسب لصاحب الارض الذي يفتقر إلى الجهد والعامل الذي لا يمتلك أرض والإمكانيات لمزاولة نشاطه الفلاحي .

أولاً: تعريف المساقات:

هي ذلك النوع من الشركات التي تقوم على أساس بذل جهد من العامل في رعاية الأشجار المثمرة وتعهده بالسقي والرعاية، على أساس أن يوزع الناتج من الأثمار بينهما بنسبية متفق عليها ويستخدم البنك الإسلامي هذه الصيغة في تمويل مشروعات استصلاح الأراضي لزراعتها وتطويرها باستخدام التكنولوجيا الحديثة، فيقوم بتوفير المال وأدوات السقي اللازمة، وبإمكانية وضع أجير يقوم بالعمل ويقتسم الناتج مع صاحب الأرض.[2]

ثانياً: شروط المساقات :

يمكن توضيح شروط المساقات في العناصر التالية : [3]

---

[1] كمال رزيق، مسدور فارس، " صيغ التمويل بلا فوائد للمؤسسات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة "، الملتقى الدولي حول : "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية"، جامعة الشلف، يومي 17 و 18 أفريل2006. ، ص02.

[2] عدنان خالد التركماني، السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام، ط 1، الشركة المتحددة للنشر والتوزيع، مصر، 1988، ص 183

3 سليمان ناصر، " تطوير صيغ التمويل قصير الأجل "، ط1، جمعية التراث، غرداية، 2002 ،ص96

أ - أهلية المتعاقدين : بأن يكون عاقلين

ب -محل العقد: أن يكون من الشجر الذي فيه الثمر وأن يكون محل العمل وهو الشجر معلوماً

ت -التسليم إلى العامل

ث -أن يكون الناتج شركة بين الإثنين وأن تكون حصة كل واحد منهما جزء مشاع معلوم القدر

ج - إشتراط المدة : حيث يجب أن تكون المساقات لمدة معلومة .

ثالثاً: الطرق المتبعة للتمويل بصيغة المساقات:

يمكن للبنك الإسلامي أن يقوم بتمويل الفقراء والمؤسسات الصغيرة والمصغرة بصيغة المساقات من خلال قيامه بتوفير آلات الري وملحقاتها ويقوم بتركيبها في المزرعة مع السماح لهذه المؤسسات بتشغيلها؛ أو أن يقوم البنك الإسلامي بتزويد هذه المؤسسات بالبساتين أو الأشجار وعلى المؤسسات القيام بعملية سقي هذه الأشجار مقابل الحصول على نصيب يتمثل في نسبة من ناتج الثمار.

إن قيام البنوك الإسلامية بتمويل المؤسسات والفقراء بهذه الصيغة التمويلية يساهم بشكل كبير في الزيادة في الناتج المحلي الخام، وتخفيض معدلات البطالة التي عرفت ارتفاعا في ظل الأزمة المالية العالمية الحالية من خلال توفير مناصب شغل جديدة، ومحاولة تحقيق زيادة في الإنتاج الزراعي وتوفير الثمور ومختلف الخضر والفواكه خاصة ذات الجودة العالية للقيام بتصديرها إلى الخارج وبالتالي التقليل من استيرادها، وهذا بدوره يؤدي إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري.[1]

1 سليمان ناصر، مرجع أعلاه، 97

المبحث الثاني: صيغ التمويل الإسلامي الأصغر القائمة على مبدأ المداينات

بالإضافة إلى صيغ التمويل السابقة هناك مصادر تمويل قائمة على المديونية و كما سنتطرق منها إلى كل من التمويل بالمرابحات و الإجارة، و بيع السلم، والإستصناع .

المطلب الأول: التمويل بالمرابحة

نظرا للصعوبات التي واجهتها بعض البنوك الإسلامية في استخدامها للمضاربة و المشاركة و محاولة منها لتطويع العمل البنكي، لجأت إلى بعض البيوع ألا و هو المرابحة.

أولاً: تعريف المرابحة

هي البيع بالثمن الذي اشتريت به السلعة مع ربح معلوم وهي أحد بيوع الأمانة وتقوم أساساً على كشف البائع الثمن الذي قامت عليه السلعة به. [1]

ويمكن تعريف المرابحة أيضاً بأنها "بيع السلعة بمثل الثمن الذي اشتريت به مع زيادة ربح معلوم، ففيها يتم الاتفاق على التبايع بالثمن المعتبر أنه رأي المال، أي بسعر التكلفة زائد الربح بنسبة معينة من رأس المال، أو مبلغاً محدداً .

وصيغة المرابحة أن يذكر البنك للعميل المشتري الثمن الذي اشترى به السلعة ويشترط عليه ربحاً ما، وصورتها أن يقول البنك: أنا اشتريت هذه السلعة مثلاً بمائة وبعتها إليك بما اشتريتها به وزيادة قدرها عشرة، فيقول المشتري: قَبِلْتُ ذلك .[2]

ثانياً: أنواع التمويل بالمرابحة

تمارس البنوك الإسلامية التمويل بالمرابحة بطريقتين رئيسيتين[3]

1 **بيع المرابحة العادية (بدون طلب المشتري) :**

حيث يقوم البنك بشراء السلعة بدون طلب المشتري، ثم يقوم ببيعها في حالة الطلب، فهو يقوم في هذه الحالة بعملية المتاجرة، ونظراً لأن هذه الصيغة لا تتلاءم مع طبيعة نشاط البنك، عمل الباحثون على إيجاد صيغة أخرى تتلاءم وطبيعة نشاطه والتي تتمثل في بيع المرابحة للأمر بالشراء .

1 مسدور فارس، مرجع سبق ذكره ص 172

2 محمد محمود المكاوى، أسس التمويل المصرفى الإسلامى بين المخاطرة والسيطرة، ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، 2009، ص 52

3 عائشة الشرقاوي المالقى، البنوك الإسلامية، التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2000، ص 112

2 -بيع المرابحة للأمر بالشراء :

حيث يطلب العميل (المشتري) من البنك شراء سلعة معينة يحدد فيها جميع مواصفاتها، ويحدد فيها ثمن الشراء، ويتحمل البنك خطر الهلاك وتلف السلعة قيل التسليم.

ثانياً: الخطوات المتبعة لتمويل المؤسسات المصغرة عن طريق صيغة المرابحة

يتم تمويل المؤسسات المصغرة بصيغة بيع المرابحة للآمر بالشراء من خلال توفير التمويل الجزئي لأنشطة هذه المؤسسات، وتمكينها من الحصول على السلع المنتجة والمواد الخامة والآلات والمعدات من داخل الوطن أو من خارجه عن طريق الاستيراد وذلك بتحديد مواصفات السلع التي تحتاجها وتعيينها للبنك الإسلامي الذي يقوم بشرائها بعد الحصول على وعد من طرف المؤسسة، ليقوم بعدها ببيعها لصاحب المؤسسة بالمرابحة، واستيفاء ثمنها دفعة واحدة أو على أقساط حسب الاتفاق بينهما، فبواسطة هذه الصيغة التمويلية يتم تمويل رأس المال العامل لهذه المؤسسات.

وبذلك يحقق التمويل بهذا الأسلوب لهذه المؤسسات عدة مزايا، منها:

توفير مختلف السلع التي تحتاجها سواء من داخل الوطن أو من خارجه وتملكها مع سداد ثمنها بالتقسيط وبالتالي التغلب على مشكلة عدم توفر السيولة النقدية لديهم، والابتعاد عن التعامل بالنظام الربوي الذي يفرض عليها دفع الفوائد البنكية على القروض وهو ما يسهم في الأخير في زيادة تكاليف إنتاج السلع وبالتالي ارتفاع أسعارها.

وفيما يلي نوضح أهم الخطوات الأساسية لتمويل المؤسسات المصغرة عن طريق صيغة المرابحة: [1]

1 -يتقدم صاحب المؤسسة بالطلب للبنك الإسلامي: حيث يقوم صاحب المؤسسة بالتقدم للبنك الإسلامي طالبا منه شراء سلعة معينة يحدد له مواصفاتها بدقة كاملة، كما يحدد له مصدرها والتوقيت اللازم للحصول عليها، والسعر المناسب لشراءها

2 -دراسة البنك للطلب: حيث يقوم البنك بالاستعلام عن السلعة للتأكد من توافرها بالكمية وبالمواصفات المطلوبة وبالسعر المحدد، ويمكن الحصول عليها في التوقيت المحدد وعدم وجود أي موانع قانونية أو غير قانونية في إتمام عملية الشراء والبيع ومن ثم التأكد من مناسبة الطلب وفي الوقت ذاته الحصول على عروض مبدئية من الموردين.

3 -توقيع عقد الصفقة: في هذه المرحلة يقوم البنك وصاحب المؤسسة بتوقيع عقد المرابحة الذي يتضمن قيام البنك بشراء السلعة المطلوبة، وتعهد العميل بإعادة شراء السلعة من البنك الإسلامي عندما يوفرها البنك له، وإقرار وصاحب المؤسسة بسلامتها وأهليته للتعاقد وعدم وجود أي موانع لديه تبطل الصفقة .

4 -قيام البنك بشراء السلعة: في هذه المرحلة يقوم البنك بالاتصال بالمورد الذي كان عرضه مناسباً والحصول منه على السلعة، ويحق للبنك مطالبة المورد بتقديم مجموعة مستندات تثبت صلاحية السلعة أو البضاعة

1 حسين سمحان، مرجع سبق ذكره ص ص164

المشتراة، ومطابقتها للمواصفات حتى لا تحدث خلافات بين البنك وبين وصاحب المؤسسة عند استلام صاحب المؤسسة للسلعة

5 –استلام صاحب المؤسسة للبضاعة: في هذه الحالة يقوم صاحب المؤسسة باستلام البضاعة من البنك، أو باستلام مستندات البضاعة خاصة ما إذا كانت مستوردة من الخارج، أو أن يتفق مع المورد على إرسال البضاعة إلى مخازن صاحب المؤسسة بعد أخذ الضمانات اللازمة.

6 -تحصيل البنك لقيمة البضاعة: حيث يمكن أن يكون تحصيل المبلغ فوراً في بيع المرابحة، كما يصح أن يكون على أقساط أو دفعات وهذا يتوقف على نوع البضاعة ومدى القدرة المالية لصاحب المؤسسة ورغبة البنك في إعطاءه تسهيلات ائتمانية[1]

ويمكن تلخيص هذه النقاط في الشكل التالي:

الشكل رقم (2): الإجراءات المتبعة لتمويل المؤسسات المصغرة عن طريق صيغة بالمرابحة.

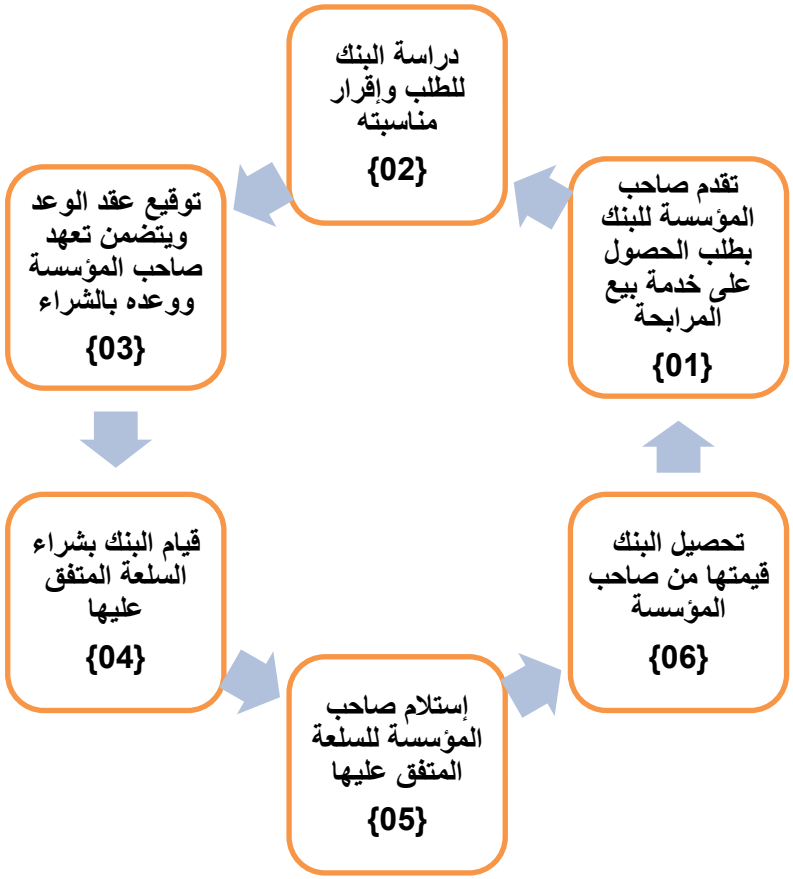

المصدر: محسن أحمد الخضيري، البنوك الإسلامية، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر،ط3، 1999

1 حسين سمحان، مرجع سبق ذكره ص 165

المطلب الثاني: التمويل بالسلم

أولاً: تعريف السلم

هو عبارة عن بيع موصوف في الذمة ببدل يعطى عاجلاً، ومعنى ذلك أنه يبيع آجل بعاجل، فالآجل هو السلعة المباعة التي يتعهد البائع بتسليمها بعد أجل محدد والعاجل هو الثمن الذي يدفعه المشتري كاملاً بمجلس العقد.[1]

ثانياً: أنواع التمويل بالسلم

يوجد في البنوك الإسلامية نوعان من التمويل بالسلم: [2]

1 **السلم العادي:**

حيث يقوم البنك بتمويل عاجل وحصوله على سلعة في وقت آجل

2 **السلم الموازي:**

يقوم بموجبه البنك بشراء سلعة يتحصل عليها مستقبلاً ويبيع سلعة مستحقة في نفس الأجل ومماثلة لتلك التي اشتراها بموجب العقد الأول، إلى المشتري بشرط أن يكون الالتزام في عقدين منفصلين تمام الانفصال، فعجز البائع في العقد الأول من التسليم ينبغي أن لا يترتب عليه عجز البائع في العقد الثاني عند التسليم.

ثالثاً: الخطوات المتبعة لتمويل المؤسسات المصغرة عن طريق صيغة السلم

يمكن للبنوك الإسلامية أن تقوم بتطبيق هذه الصيغة في تمويلها المؤسسات المصغرة الذين يمارسون خاصة النشاط الزراعي والذين يكونوا في حاجة إلى الأموال قبل نضوج منتجاتهم ، من خلال توفير التمويل لشراء المواد الأولية التي تحتاجها هذه المؤسسات، وذلك بقيام البنك الإسلامي بشراء جزء من المنتوج النهائي سلما بتعجيل الثمن وتأخر تسلم المنتوج ويحقق هذا الأسلوب التمويلي عائد للبنك الإسلامي من خلال الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع للسلعة المسلم فيها. [3]

وفيما يلي نوضح أهم الخطوات الأساسية لتمويل المؤسسات المصغرة عن طريق صيغة السلم : [4]

- تقدم صاحب المؤسسة بطلب للبنك الإسلامي .
- دراسة البنك للطلب والموافقة عليه .

1 صالح صالحي، المنيج التنموي البديل في الاقتصاد الاسلامي، الطبعة 1، دار الفجر لمنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.ص 69

2 أبن منظور، لسان العرب، دار صادر للنشر والطباعة، بيروت، 1965،ص 448 .

3 رحيم حسين و ميلود زنكري، " إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية من وجهة نظر رقابية"، بحث مقدم في الملتقى الدولي الثالث حول :" إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات الأفاق والتحديات "، بالشلف، يومي 25-26 نوفمبر 2008، ص4.

4 شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص 60

- ♣ إبرام عقد بيع السلم "تسليم الثمن فوراً".
- ♣ ينتظر البنك إلى وقت تسلم السلعة ثم يقوم ببيعها .
- ♣ تسليم السلعة وفق المواصفات المطلوبة وفي الأجل المحدد.
- ♣ يقوم البنك ببيع السلعة والحصول على ربح ناتج عن الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع.

ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (03): الخطوات التنفيذية للتمويل بالسلم

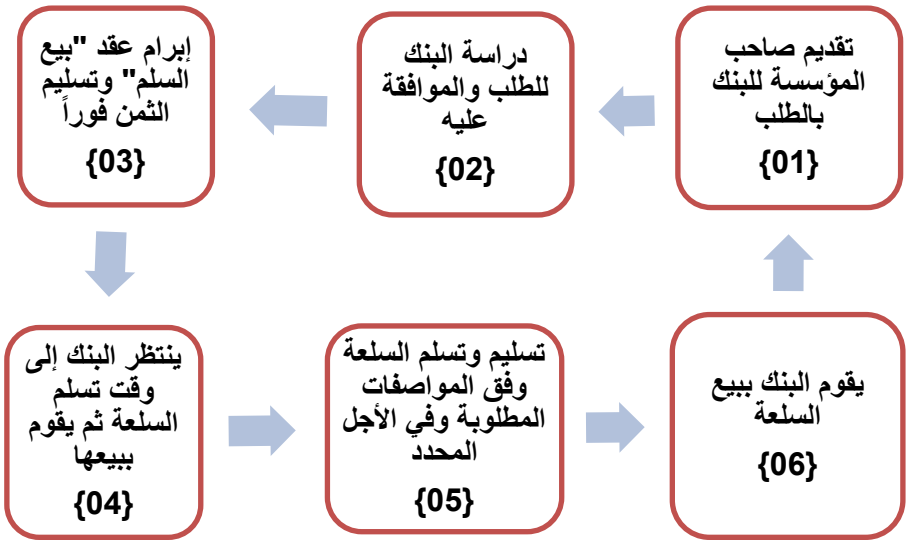

المصدر: غربي عبد الحليم، مصادر واستخدامات الأموال في بنوك المشاركة، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة سطيف، 1992

المطلب الثالث: التمويل بالإستصناع والإجارة

إن تطوير قطاع الصناعة هو الهدف الأهم لحفظ التنمية في معظم البلدان المتخلفة والسائرة في طريق النمو ويستمد هذا القطاع أهميته للأفراد و المجتمعات من اتساع طاقته في الاستخدام، وعظم عائده الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك من أهميته السلع المصنوعة في بلوغ الرفاهية وتدعيم التقدم والاستقلال والسيادة، كما يعد التمويل التأجيري من بين الصيغ الأكثر استعمال لما لها من دور هام في سيرورة المشاريع وتنميتها .

الفرع الأول: الإستصناع

غالبا ما يتم استعمال هذه الصيغة مع السلع المستوردة من الخارج، وذالك لصعوبة العميل طالب السلعة في جلبها فيستعين بالمصرف الإسلامي كوسيط، وذالك بغية تسهيل وتخفيف على العميل تكاليف التنقل .

أولاً: تعريف الإستصناع

عقد الإستصناع هو شراء ما يصنع وفقاً للطلب أو طلب صنع سلعة من الصانع، مع تحديد الثمن ويقوم الطالب أو المشتري بالخيار، إذ لم يكن المصنوع مطابقاً للأوصاف المطلوبة . [1]

وبالتالي يمكن تعريف الإستصناع بأنه عقد يتعهد بموجبه البنك بإنتاج شيء معين وفقاً لمواصفات تم الاتفاق عليها ويشمل هذا التعهد كل خطوات التصنيع وكذلك سعر وتاريخ التسليم، ويمكن للبنك أن يعهد ذلك العمل أو جزء منه لجهة أخرى تتخذه تحت إشرافه ومسؤوليته .[2]

ثانياً أنواع التمويل بالإستصناع

يمكن أن تتم طلبات التمويل بالإستصناع بالصيغتين التاليتين: [3]

التمويل العادي:

حيث يقوم البنك في هذه الحالة بصناعة السلعة محل العقد بنفسه .

الإستصناع الموازي:

وهو أن يعقد البنك الإسلامي بخصوص السلعة الواحدة عقدين: أحدهما مع العميل طالب السلعة يكون البنك فيه في دور الصانع والآخر مع القادر على الصناعة، كالمقاول مثلاً، ليقوم بإنتاج سلعة مطابقة للمواصفات والتصاميم والشروط المذكورة في العقد الأول ويكون البنك هنا في دور المستصنع، ويمكن أن يكون الثمن في العقد الأول مؤجلا وفي العقد الثاني معجلاً، فتكون فرصة التمويل للبنك مضاعفة، مما يتيح له قسطاً من الربح الوافر.

---

[1] أميرة عبد اللطيف مشهور، الإستثمار في الإقتصاد الإسلامي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990، ص348

2 أميرة عبد اللطيف مشهور، مرجع سبق ذكره، ص 349.

3 محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2001، ص174

ثم إذا تسلم المصرف السلعة من المنتج ودخلت في حيازته، بقوم بتسليمها إلى المستصنع ولا مانع أن يعقد العقدان في وقت واحد أو يتقدم أي منهما بشرط أن يكون العقدان منفصلان عن بعضهما فتكون مسؤولية البنك ثابتة قبل المستصنع.

ثانياً: الإجراءات المتبعة لتمويل المؤسسات المصغرة عن طريق بصيغة الإستصناع

بإمكان البنوك الإسلامية بتطبيق هذه الصيغة لتمويل الحرفيين والفقراء، و يحقق هذا عدة مزايا سواء بالنسبة للبنك أو للمؤسسة الصغيرة و المصغرة، وللاقتصاد الوطني، وذالك من خلال خلق التكامل بين المؤسسات الصغيرة والمصغرة والفقراء، التي تكون منتجاتها مكملة لبعضها البعض، كما يساعد الإستصناع على معالجة البطالة، وتنمية المؤسسات ، بالإضافة إلى ذالك يقضي الإستصناع على ركود السلع وحسن تصريفها، حيث لا يتم صناعة سوى السلع التي يتم طلبها أو يوجد طلب فعال عليها.

وفيما يلي نوضح أهم الخطوات الأساسية لتمويل المؤسسات المصغرة عن طريق صيغة الإستصناع[1]

- ♣ يتقدم العميل بطلب منح السلعة مع تحديد كل المواصفات .
- ♣ دراسة البنك الإسلامي لطلب صاحب المؤسسة والموافقة عليه إذا كان يتوفر على الشروط اللازمة .
- ♣ يقوم البنك بإبرام عقد الإستصناع وذلك بأسلوبين :
- ✓ يقوم البنك بنفسه بصناعة السلعة المطلوبة من صاحب المؤسسة وهو ما يسمى بالإستصناع العادي
- ✓ يعقد البنك عقد آخر منفصلاً عن العقد الأول مع طرف ثالث يقوم بصناعة السلعة المطلوبة من صاحب المؤسسة، ثم يستلمها البنك وفقاً للمواصفات المحددة مسبقاً وهو ما يسمى بالإستصناع الموازي
- ♣ تسليم السلعة لصاحب المؤسسة في الوقت والأجل المحدد .
- ♣ يقوم العميل بدفع الثمن كله أو تقسيطه إلى أقساط معلومة لأجال محددة .

ويمكن تلخيص الخطوات التنفيذية للتمويل بالإستصناع في الشكل التالي:

1 شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص168

الشكل رقم (04): إجراءات للتمويل بالإستصناع في البنوك الإسلامية.

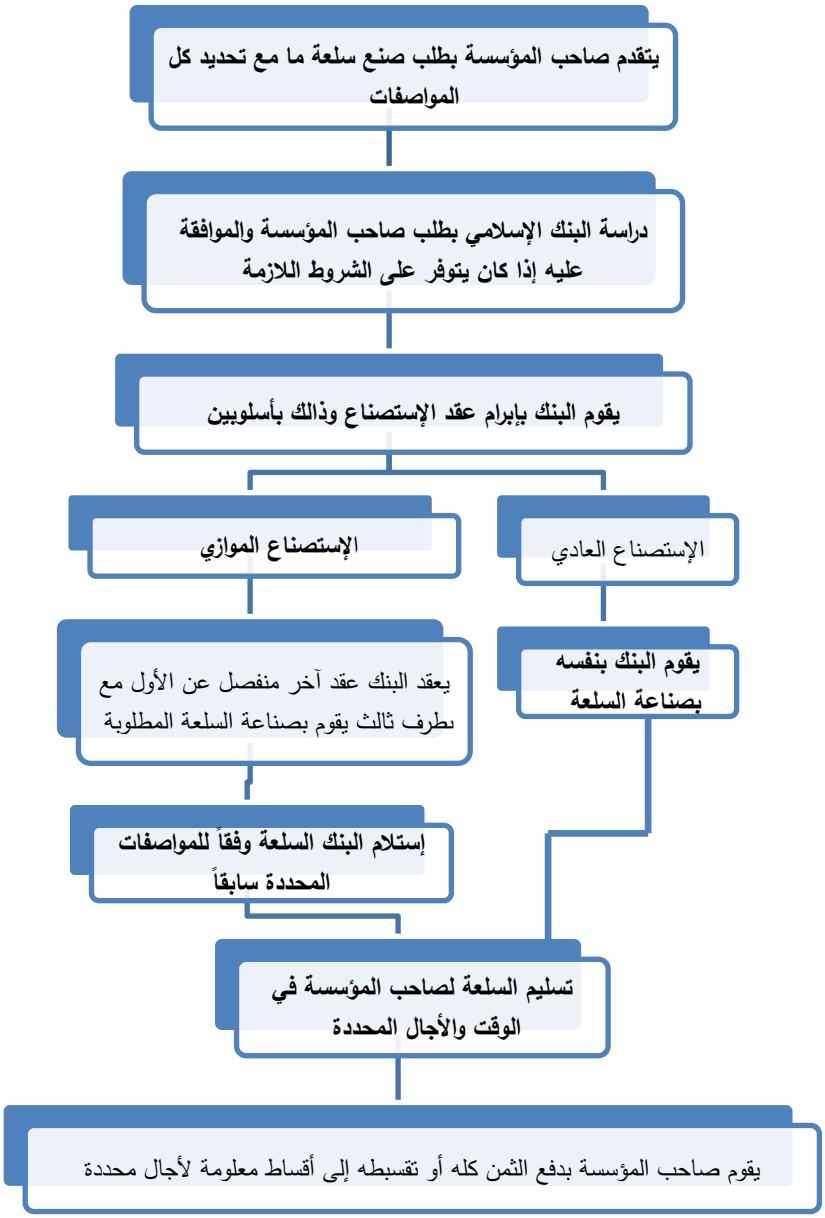

المصدر: غربي عبد الحليم، مصادر واستخدامات الأموال في بنوك المشاركة، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة سطيف

الفرع الثاني: الإجارة أو التمويل التأجيري

هو مصدر آخر من مصادر التمويل حيث يعتبر تقنية حديثة النشأة، حيث لقي نجاحاً كبير لما يدره على نفع لكلا المتعاقدين .

أولاً: تعريف الإجارة

هي نقل ملكية الخدمة لفترة محددة أو لاعتبار قانوني متفق عليه .[1]

وأهم شكل من أشكال من أشكال الإجارة والمتبع في البنوك الإسلامية هو الإجارة المنتهية بالتمليك، والتي هي: عقد بين طرفين يؤجر فيه أحدهما للأخر سلعة معينة مقابل أجر معين يدفعه المستأجر على أقساط خلال مدة محددة تنتقل بعدها ملكية هذه السلعة إلى المستأجر عند سداده لأخر قسط.

ثانياً: الإجراءات المتبعة لتمويل المؤسسات المصغرة عن طريق صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك

تستطيع البنوك الإسلامية أن تقوم بتمويل الفقراء والمؤسسات الصغيرة والمصغرة من خلال إيجار الآلات أو المعدات التي يحتاجون إليها، ويمكن أن تأخذ هذه الإجارة صيغة الإجارة التشغيلية أو صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك. تساهم الإجارة بصفة كبيرة في القضاء على الفقر وذلك من خلال إتاحة مختلف الاحتياجات المطلوبة من طرف المؤسسات الصغيرة أو الفقراء والتي لا يستطيعون شراءها فيقومون بإيجارها من البنك في مقابل دفع أقساط شهرية.

وفيما يلي نوضح أهم الخطوات الأساسية لتمويل المؤسسات المصغرة عن طريق صيغة الإجارة [2]

1 يقوم البنك الإسلامي (المؤجر) بشراء أصول ثابتة محددة بطلب من العميل صاحب المؤسسة (المستأجر)
2 يقوم البنك الإسلامي بتأجير هذه الأصول إلى صاحب المؤسسة
3 تحتسب الدفعات الإيجارية على فترة التعاقد وتأخذ بعين الاعتبار ثمن الشراء وقسمة الخردة، وهامش الربح المناسب.
4 يبقى البنك الإسلامي مالكاً للأصول المؤجرة طيلة فترة الإجارة ثم تنتقل الملكية للعميل.

[1] حامد الحمود العجلان، الربا والإقتصاد والتمويل الإسلامي رؤية مختلفة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ص 31
[2] حسين محمد سمحان، مرجع سبق ذكره، ص 65

خلاصة الفصل

استخلصنا من خلال دراستنا لهذا الفصل أن صيغ التمويل الإسلامي الأصغر عديدة ومتنوعة، ورغم تعددها إلا أن لكل نوع منها أهمية ومكانة بالغة في تمويل المؤسسات المصغرة، فمنها ماهو قائم على مبدأ المشاركات إي تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، كالمشاركة والمضاربة، فالمشاركة وهي أن يشترك اثنان أو أكثر في رأس مال بغية تمويل مشروع ما على أن تقسم الأرباح بنسبة معلومة مسبقا على الشيوع، أما المضاربة وهي أن يساهم طرف بالمال والطرف الآخر بالجهد كما يتم تقاسم الأرباح بينها على الشيوع، أما في حالة الخسارة فيخسر رب المال عمله والعامل جهده إذ لم يكن هناك تقصير من طرف العامل، ومن بين الصيغ أيضا صيغة المزارعة والمساقات ، فيعملان بنفس مبدأ صيغ المضاربة إلى أن هاتين الصيغتين موجهة إلى التمويل الفلاحي لتنمية المشاريع الفلاحية، حيث يقوم طالب التمويل بدفع طلب التمويل وانتظار إلى حين دراسة الطلب والموافقة عليه إلى غير ذالك من الإجراءات اللازمة ...الخ.

كما أن هناك صيغ أخرى قائمة على مبدأ المداينات كالمرابحة والسلم والإستصناع والإجارة، أي أن العقد في هذه الصيغ يقوم على أساس دين بين طرفين يكون معلوم أو سلعة موصفة في الذمة، حيث تعتبر هذه الصيغ ضرورية في حياة الفرد المسلم لتيسير شؤونه الاقتصادية والاجتماعية كما تساهم في رفع الدخل الفردي والوطني وبذالك تساهم في تنمية وتحسين الوضع الاقتصادي للبلد .

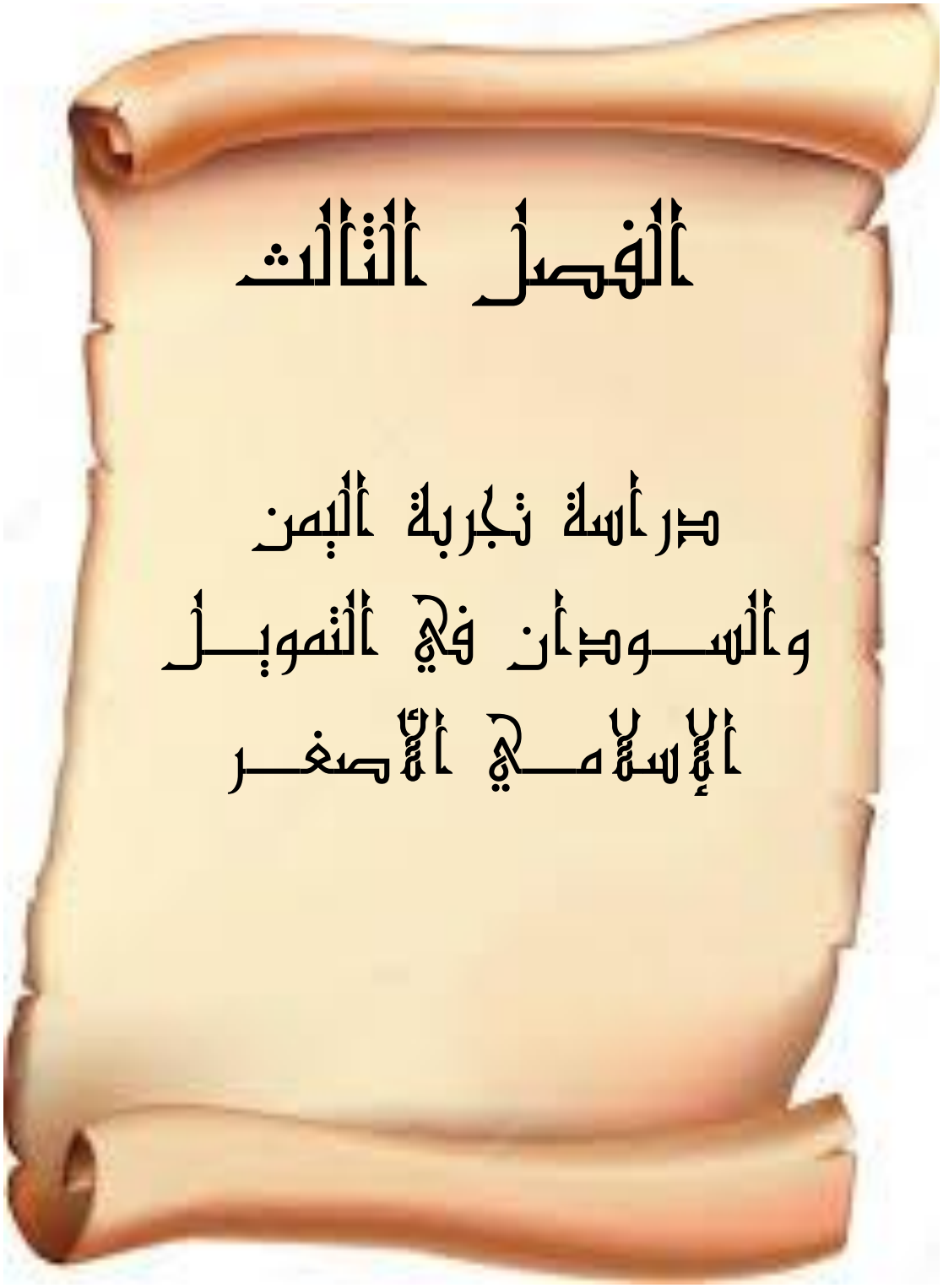

الفصل الثالث

دراسة تجربة اليمن والسودان في التمويل الإسلامي الأصغر

تمهيد :

بعد تطرقنا في الفصول السابقة إلى الإطار النظري للتمويل الإسلامي الأصغر والمؤسسات المصغرة فسوف نحاول في هذا الفصل إلى معرفة تجربة التمويل الإسلامي الأصغر في السودان واليمن، كما سنتطلع إلى مفهوم المؤسسات المصغرة في كلا البلدين و المجهودات المبذولة لتطوير التمويل الإسلامي الأصغر وذلك من خلال تطبيق البرامج والسياسات والإستراتيجيات المسطرة من قبل البنك المركزي لكل دولة .

كما سوف نعرج على أهم التحديات والصعوبات التي واجهت كلا البلدين، وذلك سعياً منا على إيجاد بعض الحلول الممكنة لمواجهة هذه الصعوبات لتحقيق أهداف البرامج والسياسات المسطرة .

ولدراسة هذا الفصل بشكل جيد ارتأينا إلى تقسيمه لمبحثين المبحث الأول مخصص لتجربة التمويل الإسلامي الأصغر في تمويل المؤسسات المصغرة في اليمن، كما نعرج فيه على أهم البرامج والمؤسسات المتخصصة في التمويل الإسلامي الأصغر، أما المبحث الثاني فحاولنا عرض تجربة التمويل الإسلامي الأصغر في تمويل المؤسسات المصغرة في السودان، حيث عرجنا على أهم خطط واسترتيجيات وسياسات البنك المركزي السوداني التي ترمي إلى تطوير وتوسيع نطاق التمويل الإسلامي الأصغر في البلاد، كما حاولنا التطرق إلى تجربة بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية لما له من دور بارز في إنجاح تجربة التمويل الإسلامي الأصغر فالسودان.

المبحث الأول: تجربة التمويل الإسلامي الأصغر في تمويل المؤسسات المصغرة في اليمن

تعتبر اليمن من اوائل الدول التي تدخل فيها الأساليب الإسلامية في التمويل الإسلامي الأصغر ونتيجة لتراكم الخبرات وتوسع الفهم والمدارك على اهمية التمويل الإسلامي الاصغر لتمويل المؤسسات المصغرة قام الصندوق الاجتماعي للتنمية بتأسيس برامج ومؤسسات تمويل قادرة وبشكل مستدام على توفير مصدر تمويل وتطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمصغرة، بحيث يقوم الصندوق بتقديم الدعم المالي(المنح والقروض) لتلك البرامج ومؤسسات التمويل الأصغر لتتمكن من إعادة إقراضها للفئات المستهدفة كما يقوم الصندوق بهدف الوصول إلى برامج ومؤسسات تمويل اصغر مستقرة ومكتملة البناء المؤسسي اللازم لعملية التأسيس والاستمرار بتقديم الدعم الفني من خلال إقامة الدورات والبرامج التدريبية الموجهة لمختلف الشرائح العاملة في برامج ومؤسسات التمويل .

المطلب الأول :- برامج التمويل الإسلامي الأصغر في اليمن

عملت اليمن على تطوير التمويل الأصغر وذلك من خلال وضع برامج قادرة على تطويره بشكل مستدام .

الفرع الأول: برنامج نما للتمويل الأصغر

أولاً: تعريف البرنامج

هو برنامج تمويلي يستهدف أصحاب الإعمال والأنشطة الصغيرة والأصغر في أمانة العاصمة، ويقدم البرنامج تمويل بنظام المجموعات – تمويل فردي – ادخار إجباري – تمويل المرابحة .[1]

ثانياً: الاهداف الاستراتيجية للبرنامج:

- التحول إلى بنك في التمويل الأصغر والوصول إلى المستهدفين في الجمهورية اليمنية
- تمويل (100,000) نشاط اقتصادي بمبلغ وقدره ($24,604,368) وتمثل النساء بنسبة 60% من الفئة المستهدفة.
- تقوية قدرة البنك عن طريق التدريب المرتكز على الاحتياجات والمساعدات الفنية وتبادل الخبرات بين النظراء ورفع الكفاءة المؤسسية بما يواكب المرحلة القادمة
- التمكين التنموي بنسبة 21% من المستفيدين من خدماتنا (تسويق لمنتجاتهم – تدريبهم – متابعتهم من خلال الاثر الاجتماعي – مشاركتهم في ملتقى نما الاجتماعي – الاستفادة من صندوق الهبات).
- تبني الابتكار والإبداع في تقديم الخدمات من خلال الأبحاث وإلقاء الضوء على الاتجاهات السائدة في مجال التطورات التكنولوجية وتنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية.
- التعاون المشترك مع القطاعين العام والخاص بما يخدم تمويل المستهدفين من تلك الجهات.[1]

[1] صادق أحمد عبد الله السبئي، دور مؤسسات وبرامج التمويل الصغير في تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة نجران – كلية المجتمع ، العدد 17، لمملكة العربية السعودية ، 2016، ص 30 .

ثالثاً: أنواع منتجات برنامج نما

الجدول رقم(03): أنواع منتجات البرنامج والفئة المستهدفة وحدود التمويل والضمانات المبالغ بالريال اليمني

المنتج	الفئة المستهدفة	حدود التمويل			الضمان
		الحد الأدنى	الحد الأقصى	متوسط التمويل	
منتج البركة	البقالات – الصيدليات – المطاعم	50.000	1000.000	525,000	تجارية – عينية
منتج الخير	المزارعين – المهتمين بالثروة الحيوانية.	100.000	2000000	1,050,000	تجارية – عقارية
منتج امواج	بصيادي الأسماك	600.000	1200.000	900.000	تجارية – عينية
منتج الملكة	النحالين	18.000	50.000	34.000	تجارية – عينية
منتج بلقيس	معامل الخياطة – الحرف والصناعات اليدوية بأنواعها	50.000	1000.000	525.000	تجارية – عينية
منتج رواد	خاص بالموظفين من كلا الجنسين	50.000	400.000	225.000	الوظيفية
تمويل ابتكار	المخترعين – المبتكرين	100.000	2000.000	1.050.000	تجارية – عينية
منتج التحدي	صحاب الاحتياجات الخاصة	50.000	800.000	50.000	تجارية – عينية
منتج التمكين	يتم فيه تدريب وتمويل أصحاب دراسة الجدوى	حسب دراسة الجدوى	2000.000	/	/

المصدر: موقع مؤسسة نما على الانترنت :- org.namamff://ht/

نلاحظ من خلال تحليلنا لمعطيات الجدول أنه تم منح القروض وفقاً لإحتياجات الفئة المستهدفة، حيث قسم برنامج "نما" منتجاته حسب التكلفة الأولية للمشاريع، فنلاحظ أن كل من منتج ابتكار ومنتج الخير قد خصص لهما كحد أقصى للتمويل مبلغ بقيمة 1000000 ريال بمتوسط 1050000 ريال ، وهذا نظرا لطبيعة المشروع والتكاليف المستحقة لإنجازه.

[1] الجمهورية اليمنية، وزارة الصنا عة والتجارة (الإدارة العامة للصناعات الصغيرة)، (دليل برامج ومؤسسات التمويل المتوسطة والصغير والأصغر)، المركز الوطني للمعلومات، 2014/11، ص 4

كما نرى أن منتج الملكة قد خصص له برنامج نما أقل مبلغ في حدود التمويل كحد أقصى والذي تبلغ قيمته 50000 ريال بمتوسط مقداره 34000 وهذا نظراً لطبيعة المشروع، حيث أن برنامج نما قد خصص منتج الملكة للنحالين، حيث أن صاحب هذا المشروع لا يحتاج لإنجازه أكثر من 50000 كأقصى حد .

الفرع الثاني: برنامج آزال للتمويل الصغير والأصغر الاسلامي

أولاً: تعريف البرنامج

وهو احد البرامج والمشاريع التي تتبع منظمة (SOUL) لتنمية المرأة و الطفل ،ويقوم البرنامج بتمويل الفئات المستهدفة بطريقة المرابحة (التمويل الإسلامي) ووفقا لأسس اقتصادية لغرض تحقيق الاكتفاء الذاتي ويستهدف البرنامج الأنشطة الصغيرة ومتناهية الصغر ذات الاحتياجات التمويلية .

ثانيا: أهداف البرنامج:

1- الوصول لمحفظة نشطة مع وجود 4054 عميل نشط.

2- تحقيق كفاءة تشغيلية بنسبة 100% مع نهاية العام

ثالثاً: انواع منتجات برنامج آزال[1]

جدول رقم(04) : أنواع منتجات البرنامج والفئة المستهدفة وحدود التمويل والضمانات المبالغ بالريال اليمني

إسم المنتج	الفئة المستهدفة		مدة السداد بالشهور	حجم القرض		الضمانات المطلوبة
	العمر	الجنس		الأدنى	الأقصى	
تمويل فردي +مجموعة	18-60	ذكور+ أناث	4- 24	10,000	2 مليون	تجارية - عينيه وضيفة -كرت تقاعد
تمويل فردي	18-60	ذكور +اناث	4- 24	10,000	خمسة مليون	تجارية -عينيه وضيفة -كرت تقاعد
تمويل مجموعة	18-60	اناث	4- 24	5000	200 الف	ضمانة المجموعة ذاتها

المصدر : دليل برامج ومؤسسات التمويل المتوسطة و الصغير والأصغر، 2014 م

نلاحظ من خلال دراستنا لمعطيات الجدول أن برنامج آزال يهتم بالتمويل الفردي والجماعي، كما يمنح أكبر حد للتمويل الفردي، سواءاً كان ذالك في ادنى أو أقصى حجم قرض ممنوح، وذالك راجع لأن صاحب المشروع بمفرده يكون اكثر طلباً للتمويل مقارنة بالمشروع الممتلك من طرف عدة أشخاص

[1] الجمهورية اليمنية، مرجع سبق ذكره، ص 5.

الفرع الثالث: صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة

أولاً: تعريف صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة

يعتبر الصندوق مؤسسة مستقلة ماليا وإداريا أعدت لتعمل كبرنامج قومي يعمل تحت سياسة سوق الأموال السائدة في الجمهورية اليمنية، ويستهدف أصحاب الأنشطة والمشاريع الاجتماعية والخدمية والإنتاجية .

ثانياً: أهداف الصندوق: [1]

1- توفير موارد مالية بشروط ملائمة لاحتياجات الصناعات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة من مصادر تمويل محلية ودولية.

2- توفير التمويل المناسب والمعونة الفنية والاستشارية لكافة عملاء الصندوق لتدعيم موقفهم المالي ومساعدتهم على النمو ومواكبة التطورات الصناعية وزيادة القدرة التنافسية لمشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة.

ثالثاً: أنواع البرامج المقدمة من طرف الصندوق:

1- برنامج تمويل الشباب: هو واحد من المنتجات والخدمات التمويلية والفنية التي يقدمها صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة لقطاع المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في اليمن كونه يمثل أحد أهم الركائز الأساسية وأكثرها إسهاما للنهوض بالاقتصاد الوطني لما يتمتع به من فعالية في تشغيل رؤوس الأموال و التخفيف من الفقر و امتصاص البطالة وتوليد فرص العمل بسرعة قياسية وبتكاليف استثمارية قليلة.

2- برنامج تمويل الصناعات الصغيرة: منح هذا البرنامج قروض بفترات تتراوح بين 12 شهر لرأس المال العامل و 21شهر للأصول الثابتة على التوالي و تتضمن فترة امهال حتى 3 اشهر و يتفاوت القرض بين 50000 ريال الى 8.000.000 ريال و تدفع الأقساط شهرياً بمبالغ متساوية و يأخذ الصندوق ارباح على هذا المنتج قدرها % 12.5سنويا

3- برنامج القروض النسوية : صمم هذا البرنامج الاقراضي خصيصاً لسد الحاجة للإنتاج المنزلي للمرأة المنتجة و يكون متوسط حجم القرض أصغر كثيرة و يكون هناك مرونة أكثر بخصوص تقييم المشروع و تكون فترة القرض و الفائدة مثل برنامج إقراض الأعمال الصغيرة .

4- برنامج القروض الموسمية : إن القرض الموسمي منتج قرض لرأسا لمال العامل معمدة لأتزيد عن ثلاثة شهور وسعر فائدة 1.5 % بالشهر وسعر الفائدة يجب أن يعادل دفع فيم بلغ صافي واحد في نهاية مدة القرض ويعتبر هذا المنتج خصيصاً لتَموين السوقِ الضخمة للتجارِ أثناء فترات كبيرة مركزة مثل رمضان.[2]

[1] الجمهورية اليمنية، وزارة الصناعة والتجارة (الإدارة العامة للصناعات الصغيرة)، مرجع سبق ذكره، ص 26

[2] الجمهورية اليمنية، مرجع سبق ذكره، ص61.

والجدول الآتي يبين انواع الخدمات المقدمة من طرف الصندوق

الجدول(08): الخدمات المقدمة بواسطة الصندوق: **المبالغ بالريـال اليمني**

المنتج	الفئة المستهدفة	حدود التمويل			فترة السداد بالسنة
		أغراض القرض	الحد الأدنى	الحد الأقصى	
قروض المشاريع الصغيرة	كافة أصحاب المشروعات الصغير القائمة في السوق والهادفة إلى توسع المشروعات الصغيرة السنوية	- تمويل رأس المال العامل - تمويل رأس المال الثابت	200 ألف	4 مليون	1.5-1
قروض المشاريع الصغيرة للنساء	أصحاب المشروعات المتوسطة		100 ألف	4 مليون	2-1
قروض المشاريع المتوسطة	ريادي الأعمال من الشباب		4 مليون	12 مليون	2-1
قروض الشباب والمتخرجين	مشروعات جديدة		150 ألف	1 مليون	2-1

المصدر :- دور صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة في تنفيذ استراتيجية المنشآت الصغيرة،

نلاحظ من خلال دراستنا للجدول أن برنامج صندوق تمويل الصناعات المنشآت الصغير قد أخذ بعين الإعتبار معظم فئات المجتمع وهذا ما لاحظناه من خلال المنتجات المدرجة في الجدول، إذ أنه منح أقصى مبلغ للتمويل في منتج " قروض المشاريع المتوسطة " وهذا نظراً لطبيعة الفئة المستهدفة والتي تتمثل في ريادي الأعمال من الشباب وهذا راجع إلى الخبرة التي تمتلكها هاته الفئة المستهدفة من الشباب، كما أن هاذا البرنامج قد خصص جزء من التمويل إلى فئة الشباب المتخرجين من الجامعات والمعاهد، حيث منح لهم أدنى مبلغ للتمويل مقارنة بالمنتجات الأخرى، وهذا راجع إلى حداثة مشاريع هاته الفئة، وافتقارهم إلى الخبرة والتجربة الميدانية .

المطلب الثاني: مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر في اليمن

تعمل مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر في اليمن على تطوير المؤسسات الصغيرة والمصغرة، بحيث تسعى إلى إيصال الخدمات المالية للفئة المستهدفة بشكل مستدام وفقا لأفضل الممارسات العالمية المتبعة.

الفرع الأول: المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر

أولاً: تعريف المؤسسة : هي منظمة غير حكومية، لا تهدف إلى تحصيل الأرباح بل تسعى إلى زيادة التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع ومساعدة الفقراء لأجل تمكينهم من إقامة أنشطة مدرة للدخل، وتشجيعهم على الادخار حتى يتمكنوا من تحسين وضعهم الاقتصادي والاجتماعي ،فيحصل لهم بذلك التحرر من الفقر والاعتماد على الذات، وتستهدف المؤسسة الفئات الفقيرة النشطة اقتصاديا خاصة النساء .

ثانياً: أهداف المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر:[1]

1- مساعدة الفقراء وخاصة النساء لأجل تمكينهم من مصادر للتمويل الذاتي، وتشجيعهم على الادخار وإقامة أنشطة مدرة للدخل وذلك من خلال توفير الخدمات المالية.

2- دعم المرآة على كافة المستويات عن طريق مشاركتها في النشاطات الاقتصادية وتسهيل إشراكها في عملية اتخاذ القرار.

3- زيادة التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع.

4- المساهمة في القضاء على استغلال المقرضين للفقراء .

5- المساهمة في إيجاد فرص عمل.

6- المساهمة في جمع المعوزين داخل إطار تنظيمي يستطيعون فهمه وتشغيله ، بحيث يستمدون قوتهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من خلال مساندة بعضهم البعض .

7- المساهمة في التدريب والتأهيل لأفراد المجتمع.

8- المساهمة في تشجيع البحث العلمي بما يخدم أهداف المؤسسة.

[1] الجمهورية اليمنية، مرجع سبق ذكره، ص 22

ثالثا: منتجات المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر

جدول رقم (05) : منتجات المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر المبالغ بالريال اليمني

اسم المنتج	الفئة المستهدفة	مدة السداد	حدود التمويل		الضمانات
			الحد الأدنى	الحد الأقصى	
قروض فردية	الفئات الفقيرة الناشطة إقتصادياً	6 -12	50.000	100.000	ضمانة وظيفية أو ضمانة تجارية أو ضمانة ذهب.
قروض المجموعات	الفئات الفقيرة الناشطة إقتصادياً	6 -12	30.000	100.000	ضمانة وظيفية أو ضمانة تجارية أو ضمانة ذهب

المصدر : دليل برامج ومؤسسات التمويل المتوسطة و الصغير والأصغر، 2014 م

نلاحظ من خلال تحليلنا للجدول أنه في القروض التي تمنح للمجموعات يكون سقف القرض الأول منها لا يزيد عن ثلاثين ألف ريال ويتصاعد تدريجياً إلى مائة ألف ريال كحد أعلى في قروض المجموعات.

أما بالنسبة للقروض الفردية فيكون سقف القرض الأول خمسين ألف ريال ويزيد تدريجياً إلى مائة ألف ريال كحد أعلى. وهذا راجع إلى المستفيد من القرض في المجموعة ليس كالمستفيد من القرض بمفرده لأن في المجموعة يكون هناك نوع من التعاون بين الأفراد .

الفرع الثاني: وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر (SMEPS)

أولاً: تعريف الوكالة

تعتبر وكالة تنمية المنشأت الصغيرة والأصغر احد مشاريع الصندوق الاجتماعي وتتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية وتقدم الوكالة التسهيلات الغير مالية للمنشآت الصغيرة والأصغر،وخدمات تنمية الإعمال الصغيرة من خلال مشاريع مبتكرة وإبداعية تساعد على نمو الأنشطة في هذا القطاع.

ثانياً: أهداف الوكالة

1- مضاعفة ربحية المنشآت الصغيرة والأصغر.

2- زيادة القدرة التنافسية في ما بين المنشآت الصغيرة.

3- تنمية سوق مزودي خدمات .

ثالثاً: الخدمات التي تقدمها الوكالة:[1]

1- **دورات تدريبية تخصصية:** هذه الدورات التي تتميز بأنها قصيرة وعملية ترفع من قدرات المنشآت الصغيرة وتتيح لهم القدرة على الدخول في إعمال جديدة ومتطورة .

2- **مراكز الاستشارة والمعلومات التقنية:**تقديم المعلومات والاستشارات التي تساعد أصحاب المشاريع في تحديد الآلات والمعدات الحديثة ومصادر المواد الخام والتصاميم الجديدة وبعض الاستشارات التي تساعد المنشآت الصغيرة .

3- **تطوير مناهج كليات المجتمع والمعاهد التقنية :** بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ستقوم الوكالة بإدخال منهج تعرف عالم الإعمال إلى عالم مناهج كليات المجتمع والمعاهد الفنية والتقنية،المنهج يصنف ضمن مناهج التربية الريادية الذي يعمل على زرع روح الريادة لدى الشباب وتعريفهم بأهمية المنشآت الصغيرة والأصغر وما تمثل لهم من اختيار امثل للتقليل من البطالة وضمان مصدر ربح لهم.

4- **خطوط إنتاجية جديدة:** استقدام خبراء ورجال إعمال من بعض الدول المتقدمة لتقديم خطوط إنتاج وإعمال جديدة يمكن تطبيقها في اليمن.

5- **الزيارات الاستكشافية:** يتيح هذا المشروع الفرصة لأصحاب المنشآت الصغيرة زيارة الدول المتقدمة في مجال الصناعات الصغيرة مثل: باكستان – مصر – الأردن....الخ وكذلك الزيارات الداخلية للتعرف على خطوط إنتاج جديدة وأساليب الإنتاج الحديثة مع التقنيات التسويقية والترويجية التي تتبعها هذه الدول والإعمال بحيث يمكنهم تبني التقنيات والأساليب لتنمية منشأتهم وتنويع أنشطتهم.

6- **تطوير وتسويق المنتجات الحرفية اليمنية:**وذلك من خلال التواصل مع المنتجين الحرفين وذلك عبر التجمعات الحرفية والمنظمات غير الحكومية والعاملة في مجال المنتجات وعمل مسح حول المنشآت الحرفية اليمنية وتقديم المعلومات الخاصة بالمنتجات الحرفية وتسهيل الاستفسار عنها وتسويقها.

الفرع الثالث: بنك الأمل للتمويل الأصغر

أولاً: تعريف بنك الأمل

هو مؤسسة غير ربحية، ويسعى إلى تقديم خدمات مالية مستدامة للأسر اليمنية ذات الدخل المحدود والمنخفض وخصوصاً أصحاب المشاريع الصغيرة والصغرى التي تدر دخلاً على ذويها . ويقدم البنك خدمات مالية شاملة (تمويلات، ادخار، تأمين، تحويلات ..الخ) للفئات المستهدفة التي لا تتمكن من الحصول عليها من القطاع المصرفي.

ثانياً: أهداف بنك الأمل:

1- تحقيق انتشار واسع في كافة مناطق اليمن (الحضرية والريفية) من خلال فتح شبكة من الفروع وبناء علاقة شراكة مع المؤسسات المختلفة،

[1] الجمهورية اليمنية، مرجع سبق ذكره، ص 30

2- أن يكون مؤسسة مالية رائدة ومستديمة بكادر مؤهل ذو كفاءة عالية وأنظمة مالية وإدارية متطورة وفعالة وقادرة على جذب مصادر تمويل متنوعة

ثالثاً: الخدمات التي يقدمها البنك :

تكمن الخدمات التي يقدمها البنك فيما يلي: [1]

1- منتج الأمل فردي :

- **الأمل فردي:** هو عبارة عن منتج يستهدف الأفراد من أصحاب المشروعات الصغيرة والمصغرة.
- **الأمل شراكات** :هو منتج موجه للموظفين العاملين في القطاع العام والخاص والمختلط (ذوي الدخل الثابت) لتمويل كافة الاحتياجات التمويلية والاستهلاكية الخاصة بهم .

2- منتج قرض المجموعة: عبارة عن تمويل مشاريع مجموعة من الأفراد (أو نساء ورجال) من نفس المستوى الاقتصادي بضمان أفراد المجموعة لبعضهم البعض و يتم منح هذا النوع من التمويلات للذين يملكون مشاريع منزلية او خارج المنزل ولا يمتلكون الضمانات الكافية التي تؤهلهم للحصول على تمويلات لمشاريع أو تمويلات استهلاكية لذلك فإنهم يختارون بعضهم البعض عل أساس الثقة والضمان المتبادل.

3- **منتج الادخار** : حيث يتكون من

- **ادخار أطفال الأمل** : يهدف هذا المنتج الى تشجيع الأطفال ممن لم يتجاوزا سن 18 سنة على الادخار ورسم طموحاتهم المستقبلية وتكون هذه الحسابات بإشراف ولي الأمر حتى بلوغ الطفل السن القانونية .
- **حساب ادخار الأمل** : يستهدف هذا المنتج الفئة المستهدفة من الرجال والنساء ممن تجاوزوا السن القانونية (18 عام) بهدف تكوين رؤوس أموال خاص بهم لمساعدتهم في تحسين مستوى معيشتهم والاعتماد على مصادرهم الذاتية .

4- منتج الودائع : حيث يتكون من

- **الودائع لأجل** : صمم حساب الوديعة لتلبية احتياجات العملاء الراغبين في استثمار إيداعاتهم في البنك حسب اختيار العميل (3-6-9-12) شهر حيث يقوم البنك باستثمار هذه الأموال وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ويتم توزع الإرباح في نهاية الفترة المتفق عليها.
- **صندوق الاستثمار الإسلامي** : يقدم البنك هذه الخدمة لرجال الأعمال والمستثمرين والميسورين الذين تشكل المسئولية الاجتماعية لديهم جانياً كبيراً، والاستثمار في صندوق الاستثمار يتم وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية على شكل صورة شهائد استثمارية الحد الأدنى لقيمتها تساوي 50,000 ريال وتهدف هذه الصناديق إلى مشاركة البنك في توفير فرص العمل وخفض معدلات الفقر والبطالة من خلال دعم المشاريع الصغيرة.[2]

---

[1] الجمهورية اليمنية، مرجع سبق ذكره، ص 31

2 الجمهورية اليمنية، مرجع سبق ذكره، ص ص 70، 59

والجدول الآتي يبين أنواع منتجات البرنامج والفئة المستهدفة وحدود التمويل والضمانات

الجدول رقم (06) أنواع منتجات البرنامج والفئة المستهدفة وحدود التمويل والضمانات

المبالغ بالريال اليمني

اسم المنتج	الفئة المستهدفة	مدة السداد بالشهور	حدود التمويل		الضمان
			الحد الأدنى	الحد الأقصى	
تمويل المجموعات	النساء التي لا يملكن إي نوع من أنواع الضمانات	4-8	10.000	100.000	ضمان النساء في بعضهن البعض على أساس الجيرة والثقة.
أمل فردي	ذوي المشاريع الصغرى والدخل المحدود	4-10	10.000	50.000	تجارية – عقارية
تمويل مشاريع	أصحاب المشاريع الصغرى في كافة القطاعات الاقتصادية	4-18	50.000	200.000	تجارية – عينية
شركات	الموظفين العاملين في القطاع الخاص والعام والمختلط	4-18	20.000	500.000	تجارية – عينية
استثماري	أصحاب المشاريع الصغرى في كافة القطاعات الاقتصادية	6-24	200.000	800.000	تجارية – عينية

المصدر :- وزارة الصناعة والتجارة، دليل برامج ومؤسسات المتوسطة والصغير والأصغر، 2014 م

نلاحظ من خلال تحليلنا لمعطيات الجدول أن بنك الأمل قد منح قيمة 800000 كحد أقصى للمنتج الاستثماري وهذا نظراً لطبيعة مشاريع الفئة المستهدفة التى تخص أصحاب المشاريع الصغرى في كافة القطاعات الاقتصادية، كما نرى أن بنك أمل قد منح مبلغ بقيمة 50000 كحد أقصى للتمويل وهذا راجع إلى طبيعة الفئة المستهدفة التي تتمثل في أصحاب المشاريع الصغرى والدخل المحدود حيث لا يمنح لهم القرض إلا بضمان تجاري أو عقاري .

رابعاً: التمويلات المصرفية لبنك الأمل خلال ست سنوات من 2009 حتى 2014

جدول رقم (07): التمويلات المصرفية خلال ست سنوات من 2009 حتى 2014

المبالغ بالريال اليمني

البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014	معدل النمو
عدد التمويلات المصروفة	5657	17566	12507	22145	26340	29272	%11
محفظة التمويلات المصروفة	284	886	635	1240	2400	3182	%33
متوسط التمويل المصروف	50203	50438	50825	56012	91115	108719	%19

المصدر: بنك الأمل، التقرير السنوي ،2014 م

نلاحظ من خلال تحليلنا للجدول أعلاه أن هناك زيادة معتبرة من الفترة 2009 إلى 2010 في عدد التمويلات المصرفية لتنخفض في سنة 2011 إلى 12507، ثم في سنة 2012 عرفت ارتفاع مستمر إلى غاية 2014 ليتحقق خلال هذه السنوات معدل نمو يقدر 11%

أما فيما يخص محفظة التمويلات المصرفية فقد عرفت ارتفاع من الفترة 2009 إلى 2010 لتنخفض بعدها في سنة 2011 ثم تعود إلى الارتفاع المستمر من 2012 إلى غاية 2014 ليتحقق معدل نمو خلال السنوات قدر ب33 %

أما فيما يخص متوسط التمويل المصروف فقد شهد ارتفاع مستمر من سنة 2009 إلى غاية 2014 ليتحقق معدل نمو ب 19 %

المبحث الثاني :- تجربة التمويل الإسلامي الأصغر في تمويل المؤسسات المصغرة في السودان

لقد قامت السودان بأسلمة جهازها المصرفي مع مطلع التسعينات ليتماشى مع مبادئ الشريعة الاسلامية السمحاء بدءا من البنك المركزي الذي يأتي على هرم النظام المصرفي ويعتمد النظام المصرفي السوداني في تمويلاته على صيغ التمويل الإسلامية لذا فقد فرض بنك السودان على البنوك العاملة في السودان ان تخصص جزء من تمويلاتها للتمويل الاصغر قصد تمويل صغار المنتجين والحرفيين والمهنيين ومحدودي الدخل.

المطلب الأول :- ملامح التمويل الإسلامي الأصغر في السودان

ساهم البنك المركزي السوداني في تطوير التمويل الإسلامي الأصغر، وذلك من خلال وضع سياسات واستراتيجيات وبرامج، والتي تسعى المؤسسات المصرفية في تحقيقها، حيث قام البنك بتنمية قطاع التمويل الأصغر وذلك من خلال استراتيجيات في فترات متعاقبة.

الفرع الأول: استراتيجيات التمويل الإسلامي الأصغر في السودان

أولاً: استراتيجية التمويل الأصغر (2007-2011)

تضمنت ثلاث محاور رئيسية وهي: [1]

1- : خلق بيئة تشريعية مشجعة لتنمية القطاع؛
2- : تعزيز دور وإسناد مؤسسات التمويل الأصغر؛
3- إنشاء بنيات تحتية مساندة.

ولقد تمثلت أهم مخرجات تنفيذ الإستراتيجية الأولى في النقاط التالية:

1- تمت مراجعة القوانين والسياسات بالبنك المركزي واصدار المنشورات؛
2- تمت مراجعة متطلبات الترخيص لبنوك التمويل الأصغر ؛
3- تم تعديل إجراءات منح التمويل الأصغر وإصدار منشور الضمانات؛
4- تم وضع الإطار التنظيمي والرقابي لمؤسسات التمويل الأصغر؛
5- توسيع وتنويع نطاق الخدمة ؛
6- تقييم الحاجة إلى انتشار بنك جديد متخصص نتج عنه (بنك الأسرة) ؛
7- تأسيس ثلاث مؤسسات مالية متخصصة بمساهمة رأس مالها بنحو 42 مليون جنيه من موارد بنك السودان المركزي ؛

[1] عبد السلام الحسين أحمد، تجربة بنك السودان المركزي في التمويل الأصغر للفترة من 2007 إلى 2017، مشروعات الشباب و الخريجين، 2017/11/14 ، ص 7

ثانياً:استراتيجية التمويل الأصغر (2012- 2017) :

على الرغم من أن الإستراتيجية الأولى لبنك السودان المركزي شكلت الخطوة الأساسية والهامة لقيام قطاع مستدام ومتين في السودان إلى أنها كانت تحتاج إلى إستراتيجية شاملة لكل الشركاء تعمل على سد الثغرات وإدخال كل شركاء القطاع في هذه المرحلة. نتيجة لذلك تم وضع الخطة الإستراتيجية إمتداد للإستراتيجية الأولى (2007- 2011) لبنك السودان المركزي التي مثلت الأساس في تنمية القطاع، حيث أن الهدف الإستراتيجي هو توسيع مظلة التمويل الأصغر لزيادة مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الإجتماعية من خلال المحاور التالية:

1- تطوير سياسات وتشريعات مشجعة لتنمية قطاع التمويل الأصغر،
2- تطوير البنية التحتية المساندة للتمويل الأصغر،
3- تعزيز التعاون بين مستويات الحكم والجهات المعنية المختلفة،
4- تعزيز مشروعات التمويل الأصغر الناجحة وإدخالها ضمن حركة المجتمع.

الفرع الثاني: الضمانات المستخدمة فى السودانً

وفقا للتجربة السودانية فى مجال التمويل الأصغر تشترط المصارف من العملاء تقديم ضمانات كافية مقابل التمويل للجوء إليها عند فشل العميل في السداد لأي سبب من الأسباب. وقد لا تتوفر لعملاء التمويل الأصغر ضمانات مادية أو عينية أو أي اصول اخرى ذات قيمة مادية لتقديمه للبنك كما هو معمول به بالنسبة لتمويل الفئات الاخري التي لا يتم التصديق بالتمويل لها إلا بعد استلام البنك للضمانات الكافية والتي تفوق قيمتها مبلغ التمويل والتي يتصرف فيها البنك وفق ما يراه لاستعادة حقوقه عند حدوث تعثر .

وتم اختيار ثلاثة بنوك لغرض اجراء مسح ميداني وهى مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية، البنك الزراعى السوداني ومصرف التنمية التعاوني الإسلامي وذلك لأنها تقدم التمويل الأصغر بحجم اكبر مقارنة مع المصارف الاخرى . وقد اظهرت نتائج المسح على المصارف الثلاثة المختارة [1]

بالإضافة الى المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني أنها تقوم بتطبيق الانواع الموضحة فى الجدول الآتي رقم (09) من الضمانات غير التقليدية بدرجات متفاوتة.

[1] عبد الله سليمان احمد، ورقة عمل بعنوان التمويل الأصغر في السودان الضمانات التكلفة والعائد، بنك السودان المركزي، 2011، ص: 3 .

الجدول رقم (09): الضمانات المطبقة من قبل البنوك المختارة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لعملاء التمويل الأصغر

البنوك الثلاثة (الإدخار، الزراعي، التنمية التعاوني)	المنظمات غبر الحكومية ومنظمات المجتمع المدني
1- الضمان الشخصي كطرف ثالث: مدعوم بشيك او شيكات صادرة بتاريخ لاحق، يقدمه الضامن كمسؤل ثاني عن القرض. 2- صناديق الضمان (الودائع الوقفية) الخاصة بقروض المانحين 3- رهن الممتلكات المنقولة 4- صناديق ضمان قروض منظمات المجتمع المحلي. 5- الشخصية الإعتبارية لمنظمة المجتمع المحلي. 6- تعهد منظمات المجتمع المحلي بتسليم العملاء المقصرين في التسديد فلى المصارف المعنية.	1- انواع مختلفة من الضمان الشخصي كطرف ثالث. 2- ضمان المجموعة. 3- رهن الممتلكات الصغيرة القيمة. 4- حجز المدخرات كضمان. 5- الاحتفاظ بوثائق الملكية لحين السداد التام للقرض. 6- التوقيع على تعهد قانوني بعدم التصرف في الأصول والسلع إلى حين اكمال السداد. 7- رهن الدخول، الرواتب والمعاشات التقاعدية المستقبلية كضمان 8- تحرير سندات ادنية لضمان السداد.

المصدر: شركة يونيكونز للاستشارات المحدودة يوليو 2007م

يتضح من الجدول رقم (09): ان هناك تباين بسيط فى انواع الضمانات المطبقة من قبل البنوك والمنظمات غير الحكومية ومنظمات الجمتمع المدني لعملاء التمويل الاصغر.

وفى اطار جهوده لتطوير ضمانات التمويل الأصغر اصدر بنك السودان المركزى، المنشور رقم 05/ 2008بتاريخ 2008/3/10 استحدث فيه الضمانات غير التقليدية المصاحبة للتمويل الأصغر والتى شملت[1]:

- ضمان المجموعة كالجمعيات والاتحادات وهى التى تتحمل مسئولية سداد التمويل.
- ضمان حجز المدخرات للأفراد او المجموعات لمجموعة مكونة من 15 -20 عضوا.
- ضمان رهن الممتلكات المنقولة لتمويل الافراد واجملموعات عن طريق وثيقة الملكية.
- ضمان الرهن الحيازي للممتلكات القيمة لتمويل الافراد من قبل المصارف او المؤسسات مع مراعاة تقلبات الاسعار فى السوق عند تحديد حجم التمويل.

[1] عبد الله سليمان احمد، مرجع سبق ذكره، ص: 4

كل ذلك لتحفيز المصارف لتوفير الخدمات للفقراء النشطين اقتصادياً وإدماجهم فى المؤسسات المالية الرسمية.[1]

الفرع الثالث: حجم التمويل الأصغر في السودان

حسب البيانات المصرح بها في التقارير السنوية لبنك السودان من الفترة (2009- 2016)

كان حجم التمويل الأصغر ونسبة التنفيذ الفعلي مع عدد المستفيدين كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (10) : حجم التمويل الأصغر ونسبة التنفيذ الفعلي مع عدد المستفيدين

المبالغ بالجنيه السوداني

	حجم التمويل الأصغر	**نسبة التنفيذ الفعلي للتمويل الأصغر %**	**عدد مؤسسات التمويل الأصغر العاملة**	**عدد المستفيدين من التمويل الأصغر**
2009	152.500 مليون	/	/	31.000
2010	244.5مليون	/	8	80.583
2011	350.3 مليون	2.3	10	/
2012	2 مليون	4.9	12	/
2013	2.4 مليون	5	/	614,000
2014	2.05 مليون	4.6	30	1,108,454
2015	2.6 مليون	5	32	/
2016	2.9 مليون	/	34	/

المصدر – من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك السودان من الفترة (2009- 2016)

نلاحظ من خلال دراستنا لمعطيات الجدول أن بنك السودان قد بذل مجهودات كبيرة لتطوير التمويل الأصغر وهذا ما يتضح لنا من خلال زيادة حجم التمويل الأصغر خلال سنوات الدراسة، حيث بلغ حجم التمويل الأصغر سنة 2015 قيمة 2.6 مليار جنيه والتي بلغت نسبة تنفيذه الفعلي من نفس السنة 5 %، بعدما كان في سنة 2009 بقيمة 152.500 مليون جنيه، ونتيجة لذالك بلغ عدد مؤسسات التمويل الأصغر العاملة في نهاية 2016؛ 34 مؤسسة مقارنة بسنة 2010 والتي بلغ عدد المؤسسات فيها ب 10 مؤسسات.

1 عبد الله سليمان احمد، مرجع سبق ذكره، ص 5.

المطلب الثاني :- ماهية مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية

الفرع الأول: نبذة تعريفة عن المصرف

أولاً :- تعريف المصرف

أنشـــئ مصـــرف الادخـــار والتنميـــة الاجتماعيـــة عام 1996 م ، امتدادا لبنك الادخار السوداني (1974- 1995) وهو مؤسسة مصرفية متخصصة في التمويل الاصغر وتمويل المشاريع ذات البعد الاجتماعي ، بالإضافة الى ممارسة كافة الأعمال المصرفية الأخرى عبر شبكة قوامها 53 فرعا وتوكيلا و 72صرافا آليا منتشرة في جميع ولايات السودان. [1]

ثانياً :- أهداف المصرف

تكمن اهداف المصرف فيما يلي: [2]

5- تخفيف حدة الفقر و تحسين الوضع المعيشى لمحدودي الدخل ؛
6- نشر و تنمية الوعى الادخاري والمصرفي ؛
7- التنسيق مع المؤسسات والمنظمات التى تعمل فى مجال مناهضة الفقر من خلال عمل مصرفي مؤسسي يوظف مواردها لأغراض التنمية وخدمة كل قطاعات المجتمع؛
8- القيام بجميع الأعمال المصرفية والمعاملات المالية التجارية والاستثمارية من أجل توفير الموارد وتوظيفها لأغراض التنمية الاجتماعية والمساهمة في مشاريع التنمية الزراعية والإقتصادية و الصناعية.

ثالثاً:- القطاعات الاقتصادية المستهدفة بالتمويل الأصغر

يقوم المصرف على تمويل قطاعات مختلفة (خدمي ، زراعي ، حرفي ومهني، صناعات صغيرة ، تجاري) والجدول الآتي يبين القطاعات المستهدفة بالتمويل الأصغر من طرف البنك ونسبة مساهمته في كل قطاع.

[1] http://www.ssdbank.com/financing_form.php، تاريخ الإطلاع: 2018/04/10، ص: 7
[2] موقع مصـرف الادخار والتنمـية الاجتماعية، http://www.ssdbank.com/financing_form.php، تاريخ الاطلاع 2018/04/18.

الجدول رقم (11): القطاعات المستهدفة بالتمويل الأصغر من طرف البنك ونسبة مساهمته في كل قطاع.

	القطاع	نسبة المساهمة %
1	الزراعي	30
2	الحرفي والمهني	20
3	الصناعات الصغيرة	10
4	التجارة الصغيرة	20
5	الخدمي	20
الإجمـــــــــــــــــــالي		100

المصدر :- http://www.ssdbank.com/financing_form.php، تاريخ الاطلاع 2018/04/10.

نلاحظ من خلال الجدول ان البنك خصص اكبر مساهمة للقطاع الزراعي بـ: 30% وهذا ما يدل على السياسة الرامية التي ينتهجها البنك للنهوض بالقطاع الزراعي في السودان، وخصص 10% لقطاع الصناعات الصغيرة، في حين خصص نسبة مساهمة بـ: 20% لباقي القطاعات.

الشكل رقم (04): القطاعات المستهدفة بالتمويل الأصغر من طرف البنك ونسبة مساهمته في كل قطاع.

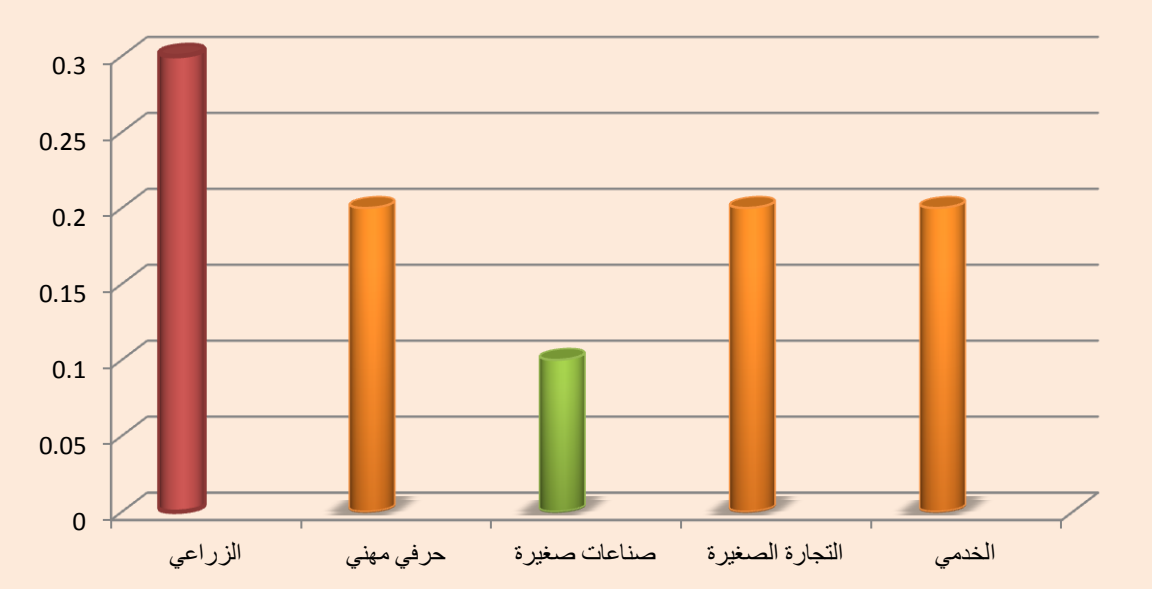

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات الجدول اعلاه.

الفرع الثاني: أداء التمويل الاصغر بالمصرف (2009-2017)

أولاً: التمويل الأصغر المنفذ حسب القطاعات الاقتصادية وعدد المستفيدين

1- الجدول رقم (12) : يبين إجمالي التمويل الأصغر المنفذ للقطاعات المستهدفة مع عدد المستفيدين (المبالغ المنفذة بالملايين جنيه)

القطاع	2012		2013		2014		2015	
	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ
زراعي	28496	71945	19151	70.191	16427	102.846	8000	73.972
خدمي	12156	88221	18.062	101.249	25531	140.405	37142	180.028
نقل	2171	27529	961	13.768	590	8.558	225	3.116
مهني	671	5453	817	5.292	1394	11.066	804	6.950
تجاري	8099	74856	10403	82.081	13292	81.497	6025	97.024
صناعي	38	4031	21	216	5	83	7	70
عقاري	1957	22542	1290	16.849	1145	19.725	3095	52.340
إجمالي	350561	290978	50669	289.646	58384	364.181	55298	395.500

المصدر: موقع مصـرف الإدخـار والتنمـية الإجتمـاعية، http://www.ssdbank.com/financing_form.php، تاريخ الاطلاع 2018/04/18..

نلاحظ من خلال دراستنا لمعطيات الجدول أن أقصى مبلغ تمويل أصغر منفذ وصل إليه المصرف خلال سنوات الدراسة سجل في القطاع الخدمي، وهذا راجع إلى أن التمويل اللازم لتمويل المؤسسات الخدمية يتناسب مع حجم التمويل الأصغر الممنوح، كما نلاحظ أن أدنى مبلغ سجل في القطاع الصناعي، وهذا راجع لطبيعة القطاع والتمويل اللازم له، إذ أن هذا القطاع بطبيعته يحتاج إلى تمويل أكبر من التمويل المخصص للتمويل الأصغر.

ثانياً : التمويل ذات البعد الإجتماعي:

إن أهداف المصرف لاتقتصر فقط على تخفيف حدة الفقر من خلال تقديم التمويل الأصغر بالفقراء بالولايات بل ينشد المصرف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بولايات السودان المختلفة من خلال تمويل البنى الأساسية المؤازرة لتخفيف حدة الفقر من شبكات المياه، مشروعات الصحة، ومشروعات التعليم، وشبكات الكهرباء، والطرق وغيرها من مشاريع البنى التحتية.[1]

[1] التقرير السنوي لمصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية، 2015، ص: 23

الجدول رقم (13): يوضح كمية المبالغ التي ساهم بها التمويل ذات البعد الاجتماعي في القطاعات المختلفة

(المبالغ بالملايين جنيه)

البيان	2012	2013	2014	2015	إجمالي القطاع
المياه	-	24.265	32.933	33.492	90.516
الصحة	-	3.733	933	15.938	20.604
التعليم	-	16.717	42.193	81.279	140.189
الكهرباء	20.358	128.960	23.388	17.036	189.742
الزراعة	-	-	22.620	119.208	141.828
مشاريع أخرى	2.310	-	9.005	41.601	52.916
الإجمالي	22668	173675	130898	308554	635795

المصدر: موقع مصـرف الإدخـار والتنمـية الإجتمـاعية، http://www.ssdbank.com/financing_form.php، تاريخ الاطلاع 2018/04/18..

نلاحظ من خلال تحليلنا للجدول أن التمويل ذات البعد الإجتماعي قد حقق تطور بارز خلال سنوات الدراسة من خلال التمويل الممنوح من طرفه للقطاعات المختلفة.

الفرع الثالث: التحديات التي يواجهها التمويل الإسلامي الأصغر في السودان

واجه بنك السودان المركزي عدة تحديات تمثلت فيما يلي: [1]

- التحديات الناجمة من ضعف الأداء الاقتصادي الكلي و موسمية الإنتاج في بعض ولايات السودان.
- ارتفاع تكلفة التمويل وارتفاع معدلات التضخم و تأثيرها على أسعار مدخلات الإنتاج.
- تركيز بنوك مؤسسات التمويل الأصغر علي التمويل بصيغة المرابحة دون غيرها من صيغ التمويل الإسلامية.
- مساعد وسائط التمويل الأصغر المختلفة في الحصول علي التمويل بالجملة من خلال التشبيك بالمؤسسات المالية الدولية و الإقليمية ،
- تفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة
- تحديات تتعلق باكتشاف رواد الأعمال و العمل علي تدريبهم و تأهيلهم بصورة جيدة.

1 عبد السلام الحسين أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 14.

- ضعف ربط السياسات و الإجراءات الخاصة بالمشروعات بمعوقات نجاحها مثل سياسات التعليم المالي والتدريب و التأهيل.
- عدم توفر مؤسسات الدعم الفني المتخصصة في الجوانب المالية و الإدارية للمؤسسات المقدمة للخدمة.
- نقص المعلومات و الإحصاءات الخاصة بالمشروعات المنافسة و شروط و مواصفات السلع المنتجة
- ضعف ثقافة التوظيف الذاتي ومفاهيم التمويل الأصغر
- تفضيل المواطنين خاصة فئة الشباب للوظائف الحكومية بدلاً من إنشاء مشروعات خاصة بهم.
- تركيز المشروعات الصغيرة في قطاعات التجارة المحلية و الخدمات .

خلاصة الفصل

نستخلص من خلال درستنا لتجربة التمويل الإسلامي الأصغر في اليمن والسودان، أن كلا البلدين قد حقق نجاحاً وتطوراً كبير في مجال التمويل الإسلامي الأصغر وهذا مايتضح جلياً من خلال البرامج والمؤسسات المتخصصة في التمويل الإسلامي والأرقام المسجلة في التقارير السنوية لعدد المستفيدين من التمويل الإسلامي الأصغر وحجم المبالغ المنفذة، حيث ساهم في دعم وتنمية الإنتاج الوطني وتحسين القدرة الشرائية لدى الطبقة الفقيرة ومحدودي الدخل، إلا ان ورغم كل هذا النجاح الذي حققه مازالت هناك تحديات تعترض تطوره وانتشاره، من بينها ارتفاع معدلات التضخم، ذهنيات المستهلكين في تفضيل المنتجات الأجنبية على المنتجات المحلية المماثلة، ولتجاوز هذه التحديات لابد من تكاثف جهود الدولة والمواطنين لجعل من التمويل الإسلامي الأصغر آلية فعالة ومهمة في الحد من ظاهرة الفقر وتحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلد .

الخـــــاتمة

خاتمة

يساهم التمويل الإسلامي الأصغر بشكل كبير في تطوير المؤسسات المصغرة وذلك من خلال تزويدها بالدعم الكافي من الأموال المستحقة لضمان سيرورة نشاطها، حيث أنه لم يكتفي فقط بالدعم المادي فحسب وإنما اضافة خدمات غير مالية (مثل اقامة دورات تدريبية لأصحاب المؤسسات المصغرة وذلك من اجل تحسين كفاءتهم في تسيير مؤسساتهم...الخ)، وذلك حرص منه على تحقيق اهداف المؤسسات المصغرة.

قد عرف التمويل الإسلامي الأصغر انتشارا في معظم الدول لأهميته في التخفيف من حدة الفقر، وذلك من خلال إشراك الفئات الفقيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث لقي استحسان من طرف أصحاب المؤسسات المصغرة ومحدودي الدخل (الفئات الفقيرة الناشطة اقتصاديا)، وهذا راجع إلى مدى مساهمة التمويل الإسلامي الأصغر في تمويل المؤسسات المصغرة، وذلك من خلال فعالية صيغ التمويل الإسلامية التي تقوم على تقديم منتجات مالية اسلامية تتماشى وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.

نظراً للتأثير الإيجابي للتمويل الإسلامي الأصغر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، قامت بعض الدول بإعطاء أهمية لهذا التمويل من خلال إصدار قوانين تلزم البنوك على تخصيص نسبة معينة من محفظتهم التمويلية للفئات الفقيرة وهو ما قامت به السودان واليمن.

ولقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر أهمها فيما يلي:

- للتمويل الإسلامي الأصغر أهمية كبيرة للحد من الفقر بالنسبة للفئات الفقيرة والمؤسسات والمصغرة.
- عجز التمويل التقليدي الأصغر على تمويل أصحاب المؤسسات المصغرة والفئات الفقيرة في المجتمع
- يساهم التمويل الإسلامي الأصغر بشكل كبير في تمويل المؤسسات المصغرة من خلال الدخول معهم بالمشاركة أو المضاربة أو باقي الصيغ الأخرى وبذلك يكون تكامل ما بين البنك و المؤسسات المصغرة الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من الفقر وتخفيض معدلات البطالة.
- تقوم صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في التمويل الإسلامي الأصغر على أساس اقتسام الإرباح والخسائر بين الجهة المانحة للتمويل وطالب التمويل؛
- لقد كانت اليمن من الدول الأوائل التي اعتمدت التمويل الإسلامي الأصغر وذلك باستعمالها صيغتي المشاركة والمرابحة في تمويل الفقراء والمؤسسات المصغرة، بحيث ساهم هذا العمل في التقليل من حدة الفقر وخلق مناصب عمل جديدة، من خلال اداء المؤسسات والبرامج المخصصة للتمويل الإسلامي الأصغر؛
- كما قامت السودان بتخصيص جزء من محفظة التمويل لدى بنوكها لتمويل صغار المنتجين والحرفيين والمهنيين، وقد عرف هذا التمويل تطورا كبيرا، وقد اثبت فعاليته من خلال خلق المزيد من المؤسسات المصغرة التي بواسطتها يمكن تخفيض عدد الفقراء.

وعلى ضوء النتائج المستخلصة يمكن تقديم بعض الاقتراحات لبلدان العالم الاسلامي التي يمكن ان تساهم في تجاوز التحديات التي تواجه التمويل الإسلامي الأصغر والمؤسسات المصغر

- تنويع صيغ التمويل
- الإهتمام بقطاع التمويل الإسلامي الأصغر وتثبيت أسسه، وذلك لتفضيله عن التمويل التقليدي من طرف طالبي التمويل في بلدان العالم الإسلامي
- إنشاء مؤسسات مالية متخصصة في تقديم خدمات التمويل الإسلامي الأصغر، والاستفادة من تجارب الدول في هذا المجال .
- توعية أفراد المجتمع وزيادة وعيهم بأهمية التمويل الإسلامي الأصغر وتمكينهم من الأساليب التي تعمل على تطوير أنشطتهم.
- العمل على الوصول إلى أشد الناس فقرا، خاصة في المناطق الريفية والنائية وتبسيط المعاملات تبعا لمؤهلاتهم وقدراتهم.

آفاق الدراسة:

إن هذه الدراسة لا تقدم رؤية مطلقة أو نهائية عن موضوع التمويل الإسلامي الأصغر ودوره في تمويل المؤسسات المصغرة وذلك لإمكانية دراسة هذا الموضوع من جوانب أخرى وعليه يمكن أن نقترح مواضيع تكمل هذه الدراسة أو تزيد في إثراءها و تتمثل هذه المواضيع فيما:

- أهمية تنويع صيغ التمويل الإسلامي في الحد من البطالة.
- استراتيجية استخدام التمويل الإسلامي الأصغر لتحقيق التنمية المستدامة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: القرءان الكريم

القرءان الكريم، سورة المزمل، الآية 20

ثانياً: الكتب

1- منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، ط1، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب،جدة، السعودية، 2004م،

2- فؤاد عبد اللطيف السرطاوي، التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص، ط1، ،دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة، عمان، 1999م

3- صديق طلحة محمد رحمة، التمويل الإسلامي في السودان التحديات والرؤى، ط1، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة،السودان 2006

4- منير سليمان الحكيم: دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة، دراسة لدور العقود الإسلامية في التمويل، الأكاديمية العربية، عمان، 3002م

5- ماهر حسن المحروق، إيهاب مقابلة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان، الأردن، 2006

6- أحمد طرطار، تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999

7- توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002

8- مصطفى كمال السيد طايل، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، ط 1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2012

9- هبا جميل بشارات، التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة، والمتوسطة، دار النفائس، الأردن، 2008،

10- شوقي بورقبة، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، ط 1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، شارع الجامعة، 2013

11- مسدور فارس ، التمويل الإسلامي من الفقه إلى التطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية ، ب ط ، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع ، الجزائر، 2007

12- حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، ط 01، دار المسبرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2013، ص 26.

13- نسرين عبد الحميد نبيه، الإقتصاد الإسلامي، ط 01، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2010،

14- عدنان خالد التركماني، السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام، ط 1، الشركة المتحددة للنشر والتوزيع، مصر، 1988، ص 183

15- سليمان ناصر، " تطوير صيغ التمويل قصير الأجل "، ط1، جمعية التراث، غرداية، 2002
16- محمد محمود المكاوى، أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة والسيطرة، ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، 2009،
17- عائشة الشرقاوي المالقى، البنوك الإسلامية، التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2000، ص 112
18- صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الاسلامي، الطبعة 1، دار الفجر لمنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.ص 69
19- أبن منظور، لسان العرب، دار صادر للنشر والطباعة، بيروت، 1965
20- أميرة عبد اللطيف مشهور، الإستثمار في الإقتصاد الإسلامي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990، ص348
21- محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2001،
22- حامد الحمود العجلان، الربا والإقتصاد والتمويل الإسلامي رؤية مختلفة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت

ثانياً: الرسائل والأطروحات

1- محمد مصطفى غانم، رسالة لإستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين، قسم المحاسبة والتمويل كلية التجارة، الجامعة العليا عمادة الدراسات العليا،غزة،2010
2- بوزيد عصام، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، 2010،
3- محمد عبد الحميد محمد فرحان، رسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة – دراسة لأهم مصادر التمويل، 2003
4- غسان روحي عقل، رسالة لاستكمال نيل شهادة الماجستير،العوامل المؤثرة في قرار منح الإئتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010

ثالثاً: المكتبة الإبكترونية

1- صابر محمد الحسن، التمويل الأصغر،www.sudaress.com /alsahafa/22928&hl=ar، http://www.ssdbank.com/financing_form.php، تاريخ الإطلاع: 2018/04/10
2- موقع مصـــرف الادخار والتنمـــية الاجتماعية، http://www.ssdbank.com/financing_form.php، تاريخ الاطلاع 2018/04/18.

رابعاً: المجلات

1- عبد الرحمان عبد القادر، فعالية التمويل الإسلامي الأصغر في القضاء على الفقر- دراسة حالة السودان واليمن- ، مجلة الحقيقة، العدد، جامعة أدرار، جوان 2012،

2- جبار محفوظ، المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 05، ديسمبر 2003

3- صادق أحمد عبد الله السبئي، دور مؤسسات وبرامج التمويل الصغير في تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة نجران – كلية المجتمع ، العدد 17، لمملكة العربية السعودية ، 2016

خامساً: الملتقيات والمؤتمرات

1- حميد بو زيدة، الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التيسسر، جامعة الشهيد لخضر حمى الوادي ديسمبر 2012

2- خديجة خالدي، خصائص وأثر التمويل الإسلامي على المشاريع الصغيرة، " حالة الجزائر "، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية (الواقع والتحديات)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسير، جامعة الشلف، الجزائر، 14-2004/12/15،

3- كمال رزيق، مسدور فارس، " صيغ التمويل بلا فوائد للمؤسسات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة "، الملتقى الدولي حول : "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية"، جامعة الشلف، يومي 17 و 18 أفريل2006

4- رحيم حسين و ميلود زنكري، " إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية من وجهة نظر رقابية"، بحث مقدم في الملتقى الدولي الثالث حول :" إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات الأفاق والتحديات "، بالشلف، يومي 25-26 نوفمبر 2008،

5- عبد الله سليمان احمد، ندوة التمويل الأصغر حول قطاع الإقتصاد والسياسات الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء بالتعاون مع بنك السودان المركزي، ورقة عمل بعنوان التمويل الأصغر في السودان الضمانات التكلفة والعائد، بنك السودان المركزي، 2011

6- عبد السلام الحسين أحمد، ورقة عمل بعنوان، تجربة بنك السودان المركزي في التمويل الأصغر للفترة من 2007 إلى 2017، مشروعات الشباب و الخريجين، 2017/11/14 ، ص 7

سادساً: التقارير

1- التقرير السنوي لمصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية، 2015

2- الجمهورية اليمنية، وزارة الصنا عة والتجارة (الإدارة العامة للصناعات الصغيرة)، (دليل برامج ومؤسسات التمويل المتوسطة والصغير والأصغر)، المركز الوطني للمعلومات، 2014/11

ملخص

يعتبر التمويل الإسلامي الأصغر ركيزة أساسية لبناء اقتصاد قوي، وذلك لكونه آلية فعالة في تمويل المؤسسات المصغرة، حيث يستمد فعاليته من خلال صيغ التمويل الإسلامي المختلفة والمتنوعة حسب حاجيات المواطن، إذ يعتبر التمويل الإسلامي الأصغر القناة الرئيسية والمستحسنة لأصحاب المؤسسات المصغرة و محدودي الدخل، وذلك راجع للمنتجات المالية الإسلامية المقدمة من طرفه والتي تتماشى وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، كما أنه لا يقتصر على الدعم المادي لأصحاب المؤسسات المصغرة فقط وإنما يتعدى ذلك من خلال تقديم منتجات غير مالية لفائدتهم كما يقوم على متابعة تطور مراحل المشروع حرصا منه على إنجاحها وتطويرها لتصبح مشاريع رائدة تعود بالنفع على صاحبها من جهة وعلى تحسين مستوى اقتصاد البلد من جهة أخرى .

Microfinance is a key to building a strong economy, as it is an effective mechanism for microfinance. It derives its effectiveness through various and varied forms that's for Islamic financing according to the needs that's for the citizen. Microfinance is considered as the main channel and channel for small and low-income businesses. that's for the Islamic financial products provided by it, which comply with the principles of Islamic law. It is not limited to financial support for the owners that's for small enterprises only, but through the provision that's for non-financial products for their benefit, Keen to embark on its success and development of pilot projects to become beneficial to the owner on the one hand and to improve the country's economy on the other.